CD/PV.1181

3 June 2010

Arabic

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة المائة وإحدى وثمانين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف، يوم الخميس، ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٠، الساعة ١٥/١٥

الرئيس: السيد أليكس فان **ميووين** .....(بلجيكا)

(A) GE.10-61780 241111 281111

الرجاء إعادة الاستعمال

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١١٨١ لمؤتمر نزع السلاح.

في بداية هذه الجلسة، أود، لو سمحتم، أن أودع الزملاء الذين تركوا المؤتمر خلال فترة ما بين الدورتين وهم: السفير بورتاليس من شيلي والسفير جارثون من كولومبيا، والسفير غي من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وخلال الجزء الأول من هذه الجلسة العامة الرسمية، أتشرف بأن أقدم لكم، باسم مؤتمر نزع السلاح وباسمي الخاص، ضيفينا الموقرين هذا الصباح، وهما السيدة غوتمولر، مساعدة وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، والسفير أنتونوف من الاتحاد الروسي.

ومثلما تعلمون، فإن ضيفينا كانا المفاوضين الرئيسيين بشأن المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت) التي وقع عليها بلديهما في نيسان/أبريل من هذه السنة. وأود في البداية تهنئتهما على هذا الإنجاز المهم في مجال نزع السلاح ثم إعطائهما الكلمة، بما أنهما تكرما بمنحنا إحاطة واسعة بشأن المعاهدة، وبالإجابة بعدها على أي أسئلة تطرحها الوفود. إليكما الكلمة.

(*تكلم بالإنكليزية*)

سأعطي الكلمة في البداية للسفير أنتونوف من الاتحاد الروسي، بما أن هناك اتفاقاً على هذا أيضاً.

السيد أنتونوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): حضرة الرئيس، حضرات الزملاء، إنه لمن دواعي سروري العظيم أن أكون معكم اليوم في هذه القاعة الخاصة بمؤتمر نزع السلاح، لا سيما وأنني قضيت أكثر من أربع سنوات ونصف في العمل المكرس للمؤتمر ولم أتخيل أبداً أنني سأكون في يوم من الأيام جالساً هنا في المنصة، لمخاطبتكم زملائي الموقرين، من هذا الجانب.

وإنني سعيد جداً لأن السفير نازاركين استطاع أن يكون معنا اليوم. فقد كان واضع أسس المعاهدة السابقة والمفاوض الرئيسي بشأنها، وهي المعاهدة التي استخدمناها نحن وزملاؤنا الأمريكيون كأساس للمعاهدة الجديدة: إذ أخذنا عدة عناصر من المعاهدة السابقة – التي كانت معاهدة فريدة من نوعها. ولهذا أود أن أرحب بالسفير نازاركين وأن أتمنى له كل التوفيق – وأظن أن روز سوف تفعل الشيء نفسه.

ولا يمكنني أن أبدأ حديثي طبعاً دون أن أعرب بالأخص عن عرفاني لجميع الزملاء الذين عملنا معهم في نيويورك لمدة شهر كامل للخروج بالنتائج التي كنا في حاجة إليها. وإننا سعداء لأنه بعد انقطاع دام ١٠ سنوات، اعتمد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ (مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية) وثيقة ختامية تحدد الخطوات التي ينبغي أن يتخذها المجتمع الدولي في مجال نزع الأسلحة النووية وعدم الانتشار النووي والاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

وإنني جد سعيد – وعلى اقتناع بأن زميلتي روز غوتمولر جد سعيدة هي الأخرى – لأن المؤتمر الاستعراضي وافق على الاتفاق الروسي الأمريكي بشأن نزع السلاح النووي مرحّباً به في وثيقته الختامية.

وأود الآن، لو سمحتم لي، الرجوع إلى موضوع الإحاطة الإعلامية القصيرة التي سنقدمها لكم اليوم أنا وزميلتي السيدة غوتمولر.

لقد وقّع رئيس الاتحاد الروسي، دميتري آناتوليفيتش ميدفيديف، ورئيس الولايات المتحدة الأمريكية، باراك أوباما، في ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٠، في براغ، على معاهدة بين بلديهما بشأن التدابير اللازمة لمواصلة خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها. وكان هذا الحدث التاريخي تتويجاً لسنة من المفاوضات المكثفة التي تشرفت خلالها بقيادة الوفد الروسي، بينما قادت زميلتي مساعدة وزيرة الخارجية، روز غوتمولر، الفريق المفاوض الأمريكي. وأود أن انتهز هذه الفرصة لأعرب لك، روز، مرة أخرى عن شكري على صبرك ونهجك البناء وعلى مستوى المهنية العالي للغاية الذي أبديتيه أنت وفريقك طوال هذا المسار الطويل. ولولا هذه الخصال، لما حققنا أبداً هذه النتيجة المبهرة في فترة قصيرة.

ولم تُكتب المعاهدة الجديدة على صفحة بيضاء. بل إن إعدادها استند استناداً كاملاً إلى ١٥ سنة من الخبرة المكتسبة من تنفيذ معاهدة ستارت. وقد كان لمعاهدة سنة ١٩٩١ دوراً تاريخياً في ضمان السلم والاستقرار الاستراتيجي والأمن على الصعيد العالمي. وكانت بمثابة أساس لخلق جو جديد نوعياً من الثقة والانفتاح والقدرة على التنبؤ في سياق خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، وهو جو يتجلى اليوم في المعاهدة الجديدة.

وإلى جانب الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية، كانت أوكرانيا وبيلاروس وكازاخستان أطرافاً أيضاً في معاهدة ستارت الأصلية، التي لم يكن ليكتمل دورها التاريخي لولا الجهود الجبارة التي بذلتها مينسك وأستانا وكييف لتنفيذها. وأدى الاختيار المسؤول لأوكرانيا وبيلاروس وكازاخستان القاضي بأن تزيل هذه الدول بشكل متفق عليه الأسلحة النووية من أراضيها وتنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كدول غير حائزة للأسلحة النووية، إلى تعزيز أمنها وإلى أثر إيجابي على الاستقرار الاستراتيجي عموماً.

وبالطبع تطلبت جوانب عديدة من معاهدة ستارت القديمة، كانت مرتبطة بتلك الحقبة والعلاقة المختلفة التي كانت قائمة بين روسيا والولايات المتحدة، استعراضاً أساسياً وكان لا بد من تكييفها مع الواقع المعاصر. وقد حاولنا الاحتفاظ بكل ما له قيمة، وبأي شيء كان ناجعاً بالفعل في المعاهدة السابقة. وقد أشرف الرئيس ميدفيديف شخصياً على تقدم المفاوضات وشارك بشكل مباشر مراراً وتكراراً في القرارات المتعلقة بأكثر القضايا تعقيداً، لا سيما خلال اجتماعاته المنتظمة ومحادثاته الهاتفية مع الرئيس أوباما. وقد كانا على اتصال حوالي ١٥ مرة إجمالاً.

وأحد المبادئ الأساسية في المعاهدة الجديدة هو أمن الأطراف المتكافئ وغير القابل للتجزئة. وتقوم بنية المعاهدة على أسس دقيقة للمساواة. وتنص المعاهدة على أن يخفض كل طرف أسلحته الهجومية الاستراتيجية ويحد منها بحيث لا تتجاوز الأعداد الإجمالية للأسلحة بعد مرور سبع سنوات على دخول المعاهدة حيز النفاذ وفيما بعد ٧٠٠ قذيفة تسيارية عابرة للقارات منتشرة وقذيفة تسيارية تطلق من الغواصات وقاذفة للقنابل الثقيلة، و١ ٥٥٠ رأساً حربياً منتشراً، و٨٠٠ منصة لإطلاق قذائف تسيارية عابرة للقارات وقذائف تسيارية تطلق من الغواصات، وقاذفة للقنابل الثقيلة منتشرة وغير منتشرة. ويحدد هذا المستوى عدد منصات الإطلاق المنتشرة وغير المنتشرة وكذلك عدد قاذفات القنابل الثقيلة ضمن الإطار القانوني للمعاهدة. وبفضل هذا سيصبح من الممكن الحد من احتمال حدوث ما يسمى الانتشار المباغت لدى الأطراف – أي إمكانية ارتفاع سريع في عدد الرؤوس الحربية النووية المنتشرة في حالات الأزمات – وسيخلق حافزاً إضافياً من أجل القضاء على الأسلحة النووية الاستراتيجية التي يراد خفضها، أو من أجل تحويل هذه الأسلحة.

واتفق الطرفان على خفض العدد الإجمالي للرؤوس الحربية بثلث واحد ومستوى الناقلات الاستراتيجية بأكثر من النصف. وأود أن أذكركم بأنه بموجب معاهدة ستارت، كان هناك ١ ٦٠٠ رأس حربي، ولم تكن هناك أية قيود على ناقلات الأسلحة. ومنذ البداية، أوضح رئيس الاتحاد الروسي ورئيس الولايات المتحدة أن موضوع المعاهدة الجديدة سيكون هو الأسلحة الهجومية الاستراتيجية.

وأود أن أشير إلى أن أنظمة الدفاع المضاد للقذائف موضوع يناقشه بلدانا حالياً في إطار مختلف. ورغم هذا، فإن المعاهدة تتطرق إلى الصلة بين القوى النووية الاستراتيجية والقذائف المضادة للقذائف التسيارية والأهمية المتنامية لهذه العلاقة في عملية خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية. ويقوم موقفنا على أساس واحد فقط وهو أن الأسلحة الهجومية الاستراتيجية ستخفَّض إلى مستوى يمكن معه لكل طرف ضمان أمنه الخاص.

ويغطي نطاق المعاهدة جميع الأنظمة الاستراتيجية القائمة – المستخدمة والتي سُحبت من الخدمة – إلى جانب أي قوى نووية استراتيجية في نسق غير نووي يُحتمل إنتاجها. ومن المحتمل رصد الغواصات وقاذفات القنابل الثقيلة النووية المحولة لنقل الأسلحة التقليدية من أجل ضمان أنها لم تعد قادرة على نقل الأسلحة النووية. وستدخل القذائف التسيارية العابرة للقارات والقذائف التسيارية التي تطلق من الغواصات المجهزة برؤوس حربية تقليدية، أي غير نووية، في إطار الحد الذي تقترحه المعاهدة بشأن الرؤوس الحربية وناقلاتها.

وتنص المعاهدة على اعتماد آلية فعالة للتحقق مكيفة مع الحقائق الحديثة. ولضمان التحقق على نحو فعال، يسند لكل سلاح نووي استراتيجي معرِّف فريد خاص به – يشبه لوحة السيارة المكونة من حروف وأرقام. وهذه المعرِّفات تتيح تعقب القذائف أو قاذفات القنابل الثقيلة طوال دورة عمرها الكاملة، منذ إنتاجها حتى التخلص منها أو تحويلها.

وعلى عكس معاهدة ستارت السابقة، لا يقضي أي قيد من القيود الواردة في المعاهدة الجديدة باستخدام بيانات القياس عن بعد لأغراض الرصد. ومع هذا، من المخطط تبادل بيانات القياس عن بعد بشأن عدد معين من منصات إطلاق قذائف تسيارية عابرة للقارات وقذائف تسيارية تطلق من الغواصات، وذلك من أجل تعزيز بناء الثقة وزيادة الشفافية.

وتحظر المعاهدة وضع أسلحة هجومية استراتيجية خارج الأقاليم الوطنية للأطراف.

وتشكَّل حالياً هيئة خاصة، وهي اللجنة الاستشارية الثنائية، لكي تناقش وتعالج القضايا التي قد تنشأ أثناء تنفيذ المعاهدة.

ويتكون الاتفاق في مجمله من المعاهدة نفسها، والبروتوكول مع البيانات المتفق عليها والأحادية الطرف، والمرفقات التقنية. ويقع في حوالي ٣٠٠ صفحة. والمعاهدة وثيقة متكافئة تتسم بتوازن للمصالح مقبول لدى جميع الأطراف. ويمثل إبرامها فوزاً بالنسبة للعلاقات الاستراتيجية الثنائية وللاستقرار والأمن الدوليين بصفة عامة. ونعتقد اعتقاداً جازماً بأن التوقيع على المعاهدة سيساعد على تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية وتوسيع نطاق عملية نزع السلاح النووي، من خلال جعلها بالأخص عملية متعددة الأطراف.

وأود الآن أن أطلب من زميلتي الموقرة، السيدة روز غوتمولر، الإدلاء ببعض الإضافات بشأن جوهر المعاهدة وربما تقديم مزيد من التفاصيل بشأن أي مواضيع ترى ضرورة تسليط الضوء عليها.

السيدة روز غوتمولر (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): شكراً لك، وإذا سمحتم لي، أود الانتقال إلى عرض الشريحة التالية. وقد تحدث السفير أنتونوف مسبقاً عنها، لكن يمكنكم التأمل فيها في الوقت الذي أبدأ فيه تقديم تعليقاتي، وأشكركم جزيل الشكر على هذه الفرصة التي أتيحت لي اليوم للتحدث إليكم. وأود أن أعرب عن شكري للرئيس وللأمين العام للمؤتمر أيضاً على منحي فرصة إلقاء الكلمة أمامكم والتحدث عن مفاوضاتنا الناجحة بشأن المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية (معاهدة ستارت).

وأتذكر أنه منذ سنة بالتحديد كنت في هذه القاعة ألقى كلمة أمام هذه الهيئة في جلسة عامة. وإنني أشعر، وأنا أجلس في هذه القاعة الجميلة، وكأن ١٠ سنوات قد مرت في الواقع منذ آخر مرة كنت فيها هنا، ومع هذا فقد كانت السنة سنة كثيفة النشاط ومليئة ومثمرة للغاية.

وأود أيضاً أن أعرب عن شكري وامتناني للسفير نازاكين. وإن الركيزة التي أرستها معاهدة ستارت ركيزة جد مهمة، من الناحية المفاهيمية، ومن الناحية المعنوية إلى حد ما، بالنسبة للعمل الذي كنا ننجزه أثناء التفاوض على معاهدة ستارت الجديدة. وقد عملت أيضاً بشكل وثيق جداً مع نظيره السفير لينتون بروكس، خلال التحضير للمفاوضات في واشنطن. وإني أعرب لك عن شكري وتقديري لما قدمته من مساهمة.

ويجب أن أقول إني، بعد ساعات عديدة قضيتها هنا على مائدة التفاوض مع السفير أنتونوف وزملائه الروس، أشعر أن فرصة كبيرة قد حانت للحديث لكم عن نتائج عملنا. ويمكنني القول أيضاً إننا ممتنون بالقدر نفسه لوفد الاتحاد الروسي على صبره وما أبداه من إرادة تامة للعمل جاهداً خلال ١٢ شهراً قضيناها لاستكمال المفاوضات. يذكر أننا شرعنا في المفاوضات في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ في روما، ووُضعت آخر النقاط على الحروف في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٠، على مقربة من هنا في بعثة الولايات المتحدة في جنيف. وبالتالي استغرق التفاوض بشأن المعاهدة ١٢ شهراً بالتمام.

وفي منتصف آذار/مارس، قدمت الولايات المتحدة الأمريكية ملف التصديق على المعاهدة إلى مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة على سبيل المشورة والموافقة عليه، وأعلم أن الاتحاد الروسي قد قدم في الأسبوع الماضي ملفه الخاص بالتصديق على المعاهدة إلى مجلس الدوما في مجلس الاتحاد التابع للجمعية الاتحادية.

لكن هذه المعاهدة لا تخص واشنطن وموسكو دون سواهما. بل إنها تتعلق بالمجتمع العالمي بكامله، وهذا هو ما يجمعنا هنا اليوم. ومثلما تعلمون، فإن الولايات المتحدة وروسيا تتحكمان في أكثر من ٩٠ في المائة من الترسانات النووية في العالم، ونتفهم أن العالم ينظر إلينا لنكون روّاد تأمين المواد النووية في العالم ومنع انتشار الأسلحة النووية.

وتوضح البيانات المتعلقة بمخزونات الأسلحة النووية التي أصدرتها الولايات المتحدة مؤخراً، وإن لم تكن لها صلة مباشرة بمعاهدة ستارت الجديدة، إلى أي حد خفّض البلد عدد الرؤوس الحربية النووية في مخزونه، حيث انخفض من عدد أقصى يتمثل في ٣١ ٢٥٥ في سنة ١٩٦٧ إلى ٥ ١١٣ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

وإن زيادة الشفافية بشأن المخزونات النووية العالمية أمر مهم بالنسبة لجهود عدم الانتشار ولمواصلة عمليات الخفض بعد التصديق على معاهدة ستارت الجديدة ودخولها حيز النفاذ. وتفسح المعاهدة الجديدة المجال لإشراك قوى نووية أخرى في تحقيق أهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وزيادة فرص تعزيز الاستقرار الاستراتيجي.

ومثلما نقول في ديباجة المعاهدة، فإننا نرى أنها تعطي زخماً جديداً للعملية التدريجية المتعلقة بخفض الأسلحة النووية والحد منها من أجل توسيع نطاق هذه العملية مستقبلاً لتصبح نهجاً متعدد الأطراف. وسنسعى أيضاً إلى إدراج الأسلحة غير الاستراتيجية وغير المنتشرة في عمليات الخفض المستقبلية. ومن شأن هذه الخطوات أن تفتح بالفعل حقبة جديدة لمراقبة الأسلحة النووية.

وأود أن أتابع عرض السفير أنتونوف من خلال تناول الطريقة التي تأخذنا بها هذه المعاهدة إلى أبعد مما كنا عليه مع معاهدة ستارت ومعاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية (معاهدة موسكو). لكن ينبغي أن أشير في البداية إلى أن عملنا المتّصل بهذه

المعاهدة قد بدأ بالاستناد إلى الركيزة القوية التي لم تضعها معاهدتا ستارت وموسكو فقط، بل وضعتها أيضاً معاهدة القوى النووية المتوسطة المدى ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، طبعاً، والنظام المصاحب لها. وقد كانت السنوات العديدة من تجربتنا المشتركة في تنفيذ هذه المعاهدات بمثابة مبدأ توجيهي خلال مفاوضاتنا بشأن هذه المعاهدة الجديدة، وتشارك في الواقع بلدان عديدة ممثلة في هذه القاعة في تنفيذ جميع هذه المعاهدات، لا سيما معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

لكنني أود أيضاً التشديد على الدور الخاص الذي اضطلعت به أوكرانيا وكازاخستان وبيلاروس في تنفيذ معاهدة ستارت. فقد كان هذا الدور حيوياً، وقد تم الإقرار به في ديباجة معاهدة ستارت الجديدة باعتباره دوراً حيوياً ليس فقط بالنسبة لتقدم نظام عدم الانتشار بل أيضاً بالنسبة لخفض الأسلحة النووية عموماً.

وأود الآن إجراء بعض المقارنات بين معاهدة ستارت الجديدة ومعاهدة موسكو ومعاهدة ستارت نفسها.

إن المعاهدة الجديدة تضع حدوداً للقوى النووية الخاصة بالولايات المتحدة وروسيا أدنى بكثير من المستويات المحددة في معاهدتي ستارت وموسكو. وتجدر الإشارة إلى أن كل معاهدة تتطرق إلى أمر مختلف. وبينما تقوم معاهدة ستارت بالأساس على قواعد الإسناد المتعلقة بحساب الرؤوس الحربية وناقلات الأسلحة، سعينا في معاهدة ستارت الجديدة إلى حساب الأسلحة الهجومية الاستراتيجية بناء على عدد الرؤوس الحربية التي تحملها الناقلات بالفعل.

ويتعلق الاستثناء الوحيد لهذه القاعدة بقاذفات القنابل الثقيلة ذات القدرة النووية. فبدلاً من حساب قاذفات القنابل الثقيلة هذه على أنها خالية من الرؤوس الحربية لإظهار أنها لا تحمل عادة أية أسلحة نووية، اتفق الطرفان على قاعدة لإسناد رأس حربي واحد لكل قاذفة قنابل ثقيلة ذات قدرة نووية.

وستحد المعاهدة الجديدة نشر الرؤوس الحربية الاستراتيجية في ١ ٥٥٠ رأس لكل طرف، وهو ما يمثل حداً أقل بنسبة ٣٠ في المائة من الحد الأقصى البالغ ٢ ٢٠٠ رأس حربي، الذي تسمح به معاهدة موسكو. وتتضمن المعاهدة الجديدة أيضاً حداً يتمثل في ٧٠٠ قذيفة تسيارية عابرة للقارات غير منتشرة وقذيفة تسيارية تطلق من البحر منتشرة وقاذفات قنابل ثقيلة ذات قدرة نووية. ويقل هذا الحد بأكثر من ٥٠ في المائة عن الحد الوارد في معاهدة ستارت لسنة ١٩٩١ والبالغ ١ ٦٠٠ ناقلة استراتيجية منتشرة. وإلى جانب هذا، سيكون هناك حد منفصل للعدد الإجمالي للمنصات المنتشرة وغير المنتشرة لإطلاق القذائف التسيارية العابرة للقارات والقذائف التسيارية التي تطلق من الغواصات وقاذفات القنابل الثقيلة، يتمثل في ٨٠٠ منصة.

وقد أخبركم السفير أنتونوف بنظام التحقق في إطار معاهدة ستارت الجديدة وأود الآن المضي قدماً في المقارنة. فمعاهدة ستارت تتضمن نظاماً للتحقق من التقيد بما تنص عليه من التزامات ومحظورات عديدة ومتنوعة. وتشمل تدابير هذا النظام ١٢ نوعاً مختلفاً من عمليات التفتيش الموقعي، وتبادل البيانات، والإشعارات المنتظمة، والتدابير التعاونية وتبادل معلومات القياس عن بعد الذي اشترطته معاهدة ستارت للتحقق من مواصفات القذائف التقنية المتصلة تحديداً بالالتزامات والشروط التي تنص عليها المعاهدة.

ولا تتضمن معاهدة موسكو أي نظام للتحقق خاص بها، لكنها تعتمد في المقابل على نظام التحقق الذي تتضمنه معاهدة ستارت لتقديم فكرة معمقة عن القوى الاستراتيجية لكل طرف. وهذا أحد الأسباب التي تجعل من المهم جداً، في رأينا، المضي قدماً الآن في التصديق على معاهدة ستارت الجديدة ودخولها حيز النفاذ. وتظلّ معاهدة موسكو سارية، لكن بما أن سريان معاهدة ستارت قد انتهى في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، لم يعد هناك أي نظام للتحقق ساري ومتفق عليه بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي. ويوجد بالطبع نظام حقيقي فعلاً للتحقق اتُّفق عليه في سياق المعاهدة الجديدة، ويشمل عمليات التفتيش الموقعي، ومواصلة تبادل البيانات بشأن أنظمة الأسلحة ومرافقها، والإشعارات المنتظمة وتحديث البيانات، وشرطاً يتعلق بتخصيص معرِّف حرفي رقمي فريد لكل قذيفة من القذائف التسيارية العابرة للقارات والقذائف التسيارية التي تطلق من الغواصات ولكل قاذفة للقنابل الثقيلة.

وأود أن أوضح أن هناك بعض الابتكارات المهمة في نظام التحقق المنصوص عليه في معاهدة ستارت الجديدة. فمعاهدة ستارت تنص على تطبيق المعرِّفات الفريدة على القذائف التسيارية العابرة للقارات المتنقلة، لكن في إطار المعاهدة الجديدة ستُطبق المعرفات الفريدة على كل قذيفة من القذائف التسيارية العابرة للقارات والقذائف التسيارية التي تطلق من الغواصات وكل قاذفة للقنابل الثقيلة. ولزيادة الانفتاح والشفافية، ستقوم الأطراف أيضاً بتبادل معلومات القياس عن بعد كل سنة بشأن ما يصل إلى خمس منصات لإطلاق القذائف التسيارية العابرة للقارات أو القذائف التسيارية التي تطلق من الغواصات، حسب اختيار الطرف الذي يجري عمليات الإطلاق.

وأود أيضاً الحديث باختصار عن الروح التي سادت هذه المفاوضات، والتي يمكن وصفها على أفضل نحو بأنها كانت روح احترام متبادل. وبفضل هذه الروح كانت اجتماعاتنا مهنية ومثمرة؛ ومثلما يحب السفير أنتونوف أن يقول، لا مجال في العمل إلا للعمل.

وفي رأيي، ليس من قبيل الصدفة أننا استطعنا استكمال هذه المعاهدة بسرعة. وإن معاهدة ستارت الجديدة تبرز عزم حكومتينا على بدء عهد جديد في علاقاتنا الأمنية – عهد من الانفتاح والتعاون العظيمين. وستساعد معاهدة ستارت الجديدة على تحسين الأمن الدولي عن طريق خفض القوى النووية الاستراتيجية الأمريكية والروسية والحد منها، وتعزيز الأمن الاستراتيجي من خلال ضمان الشفافية والقدرة على التنبؤ بالقوى النووية الاستراتيجية

الأمريكية والروسية والتقدم في إحراز أهدافنا المشتركة المتعلقة بعدم الانتشار. وطالما أن هناك أسلحة نووية، فإن الولايات المتحدة تحتفظ لنفسها بترسانة حصينة وآمنة فعالة من أجل ردع أي خصم وضمان الدفاع عن حلفائنا. لكننا مع هذه المعاهدة الجديدة، نفسح المجال أكثر فأكثر لتخفيض الأسلحة.

وإن معاهدة ستارت الجديدة استمرار لقصة بدأت عندما أوشكت الحرب الباردة على نهايتها وهي تسلم بضرورة القضاء على التهديد الذي يشل القدرة والمتمثل في حرب نووية وذلك من خلال تخفيض الأسلحة النووية والقضاء عليها في نهاية المطاف.

وأود أن أختتم بكلمات الرئيس باراك أوباما، الذي وصف المعاهدة، بعد توقيعه عليها، بأنها "منعطف مهم بالنسبة للأمن النووي وعدم الانتشار وبالنسبة للعلاقات الأمريكية الروسية" وبكلمات الرئيس دميتري ميدفيديف الذي وصفها بكل بساطة بأنها "وضع مجز للجميع".

وأرى أن هذه المعاهدة الجديدة وضع مجز ليس فقط للولايات المتحدة والاتحاد الروسي بل أيضاً لكل بلد من البلدان الممثلة في هذه القاعة. وهي وضع مجز أيضاً للمجتمع العالمي قاطبة.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): شكراً لكما أولاً على العرض الذي قدمتماه وكذلك على اقتراح الاجتماع مع الوفود.

(*واصل الرئيس الحديث بالإنكليزية*)

وسأفسح المجال الآن لطرح الأسئلة والإدلاء بالتعليقات. وأعطي الكلمة لممثل ألمانيا الموقر.

السيد هوفمان (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): سيدي الرئيس، أود أن أتقدم بالشكر إلى ضيفينا على تحملهما مشقة المجيء إلى جنيف ليقدما هذين العرضين الغنيين بالمعلومات.

وترحب ألمانيا ترحيباً حاراً بإبرام معاهدة ستارت الجديدة، وذلك أولاً وقبل كل شيء لوضع مراقبة الأسلحة النووية في مسارها من جديد، بعد عقد كانت فيه تراوح مكانها. ولا بدّ لي من الإشادة بحقيقة وهي: أن التوقيت كان مناسباً تماماً. فقد تمكنتم من الانتهاء من عملكم مباشرة قبل انعقاد مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في نيويورك، وأرى أن هذا كان له تأثيره قطعاً. واعتقد أن للمناخ الإيجابي الذي ساد المؤتمر الاستعراضي صلة أيضاً بالأجواء التي كانت إيجابية، ولقد ساهمتم دون شك مساهمة كبيرة في هذا، مثلما ساهمتم في الوثيقة الختامية التي تكتسي بالطبع أهمية أكبر من أهمية الأجواء. ولا بد لي أن أقول إني أرى أن نجاحكم في إبرام هذه المعاهدة في غضون سنة واحدة أمر يستحق التنويه، ففي الماضي كان إبرام معاهدة من هذا النوع يستغرق ثماني أو تسع سنوات. ويعطينا هذا أملاً في المستقبل. وبما أنكم استطعتم إنجاز هذا في سنة واحدة، فيمكننا بالطبع أن نأمل أنكم ستستطيعون إنجاز المزيد في المستقبل عندما يحين الوقت المناسب، لكي نقترب أكثر من ذي قبل من عالم خال من الأسلحة النووية – وهو هدف احتفينا به للتو في نيويورك.

والآن، فإن وثيقة مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية غايتها تناول جميع أنواع الأسلحة النووية في إطار الجهود التي ستُبذل مستقبلاً بشأن الحد من الأسلحة ونزعها، ونحن نرحب كثيراً بهذا الهدف، لأسباب منها أن الحكومة الألمانية، كما تعلمون، تهتم اهتماماً خاصاً بمعالجة موضوع الأسلحة النووية التكتيكية، وسنساهم بالتأكيد في تحقيق هذا الهدف. وسمعت، مع التقدير، أن مساعدة الوزيرة، السيدة غوتمولر، تطرقت لهذا الموضوع في عرضها.

وأود أيضاً أن أتوجه إليك سيّدتي، مساعدة الوزيرة غوتمولر، بسؤال بشأن معاهدة ستارت الجديدة، لكي نعرف ما يمكن فعله مستقبلاً فيما يخص عمليات التخفيض المقبلة. وهل يمكنك أن تعطينا بياناً بشأن عدد الرؤوس الحربية وأنظمة النقل التي ستدمرونها بالفعل كنتيجة للحدود الجديدة؟ أطرح هذا السؤال لأن النقطة المرجعية في جميع هذه العروض هي معاهدة ستارت الأولى دائماً، أو معاهدة موسكو، لكنني لست متأكداً تماماً مما إذا كانت الحدود التي وضعت حينها تتماشى مع المخزونات الفعلية، وسأكون مهتماً جداً، وأفترض أن الآخرين سيشاطرونني الاهتمام، بمعرفة نوع الأثر المادي الذي سيكون للقيود الجديدة على التدمير الفعلي مقارنة مع المخزونات الحالية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): شكراً جزيلاً لك. وأعطي الكلمة لممثل إندونيسيا الموقر.

السيد بيركايا (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): سيدي الرئيس، أود أن أشكركم أولاً وقبل كل شيء، على دعوتكم إلى عقد هذا الاجتماع ليقدم خلاله المفاوضان المرموقان من الولايات المتحدة وروسيا الإحاطة الغنية جداً بالمعلومات.

وباسم إندونيسيا، نرحب أيضاً بالتوقيع على معاهدة ستارت الجديدة، على الرغم من أننا ننتظر أن يحدث تخفيض للرؤوس الحربية النووية أكبر من التخفيض الذي حدث. ونعتقد أن هذه خطوة من أهم الخطوات التي يتعين اتخاذها.

ولدي سؤالان في هذا الصدد. وأولهما هو: هل توقعتم المرحلة الأصعب، عندما يحين وقت التنفيذ، بصرف النظر عن الرصد أو الشفافية أو عن هذا الضرب من المتابعة؟ والسؤال الثاني هو: كيف تندرج معاهدة ستارت الجديدة في سياق الجهود الرامية إلى إقامة عالم خال من الأسلحة النووية؟

السيدة غوتمولر (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): شكراً جزيلاً لك على هذين السؤالين. وسأحاول تقديم جواب أولي وأن أمهد الطريق ربما لشيء من التوسع من طرف زميلي السفير أنتونوف.

وأود في الواقع أن أبدأ بالسؤال الممتاز الذي طرحه ممثل إندونيسيا بشأن موقع معاهدة ستارت على مسار عالم خال من الأسلحة النووية ونحو نزع تام للأسلحة النووية لأن

هذا سيسمح لي بتناول سؤال السفير الألماني بشأن القضاء على الأسلحة وتدميرها فعلياً بموجب هذه المعاهدة. وهكذا سأعالج السؤالين معاً في آن واحد.

لقد اعتُبرت معاهدة ستارت الجديدة منذ بدايتها كمعاهدة انتقالية أو كجسر بين معاهدة ستارت، التي كنا نعرف جميعاً أن فترة سريانها ستنتهي مع نهاية سنة ٢٠٠٩، ومفاوضات التخفيض الأكثر عمقاً للاتجاه نحو عالم خال من الأسلحة النووية. ولهذا، أشار الرئيس أوباما، عند حديثه في براغ في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، إشارة جد واضحة إلى معاهدة ستارت الجديدة – أو "المتابعة"، مثلما كنا نسميها خلال عملية التفاوض نفسها – كجسر أو معاهدة انتقالية. وعليه، وفي هذا السياق تحديداً، أرى أنها ستضع خط أساس جد ثابت من أجل مزيد من عمليات التخفيض. وسأعود إلى هذه النقطة بعد قليل. لكنها ستتيح أيضاً القدرة على التنبؤ بما نحتاج إليه من أجل بلوغ مستوى أدنى، وهذه القدرة على التنبؤ ملازمة لنظام التحقق الذي سينشأ بموجب هذه المعاهدة بمجرد دخولها حيز النفاذ. وبالتالي، فإن القدرة على التنبؤ والثقة المتبادلة عاملان ضروريان بالطبع لاستمرار عمليات التخفيض والانتقال إلى مستوى أدنى.

وبينما نتحرك في هذا الاتجاه، فإننا نأخذ على عاتقنا قدراً أكبر بكثير من المهام المليئة بالتحديات في مجال خفض الأسلحة النووية. وقد سأل سفير ألمانيا عن عدد الرؤوس الحربية وناقلات الأسلحة التي ستدمر بموجب هذه المعاهدة. وإن هذه المعاهدة، شأنها شأن معاهدات خفض الأسلحة في الماضي، بدأً بمعاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية لعام ١٩٧٢، لا تدعو إلى القضاء فعلياً على الرؤوس الحربية. والأنظمة التي يتعين القضاء عليها هي ناقلات الأسلحة: القذائف التسيارية العابرة للقارات والقذائف التسيارية التي تطلق من الغواصات، وقاذفات القنابل. وذلك لأن هذه الأنظمة هي الأنظمة التي كانت دائماً قابلة للرؤية بالوسائل التقنية الوطنية. كما يسهل رصدها ويسهل نسبياً التحقق من القضاء عليها. وستنطوي المراحل المقبلة من تخفيض الأسلحة النووية على مهمة للتحقق مليئة بتحديات وتعقيدات أعظم بكثير – وهذا هو ما يعطي أهمية كبيرة لدعوات الرئيس أوباما إلى التحرك في اتجاه القضاء على الأسلحة في المعاهدات المقبلة وتخفيض الرؤوس الحربية النووية التي لم تنشر. ولهذا، ستحتل الرؤوس الحربية التي تُزال من ناقلات الأسلحة النووية بموجب هذه المعاهدة مكانها في طابور ما هو مهيأ للتدمير. وسيُخزن الكثير منها في العديد من الحالات. لكن هذا ليس جزءاً من نظام المعاهدة العام المتفق عليه، ولن يشمل الرصد والتحقق هذه العملية.

وفيما يخص ناقلات الأسلحة التي يتعين تدميرها بموجب هذه المعاهدة، هناك فئتان عامتان. الفئة العامة الأولى هي ما أطلقنا عليه "الأنظمة الشبحية" خلال التفاوض بشأن المعاهدة. وقد توقف نشر هذه الأنظمة بموجب معاهدة ستارت ومعاهدة موسكو، ونظراً للأسلوب الذي صيغت به المعاهدتان لم يكن من الواجب تدمير هذه الأنظمة في الواقع. وبالتالي، هناك مئات عديدة من الأنظمة الشبحية التي ستُدمر بموجب هذه المعاهدة، ومنها

بالأخص منصات قاذفات القنابل. وإلى جانب هذا، ستدمر مئات، أو ربما أكثر، من ناقلات الأسلحة بموجب هذه المعاهدة نفسها لكي نبقى في مستوى أدنى من الحدود المعينة لمنصات الإطلاق المنشورة وغير المنشورة. وتُحدَّد حالياً هذه الأعداد، وأريد تأكيد أنه ما زال يتعين إجراء بعض التحليلات في هذا الصدد، لأن لدى البلدين سبع سنوات لتنفيذ التخفيضات التي تدعو إليها المعاهدة. وستكون المدة الإجمالية لسريان هذه المعاهدة ١٠ سنوات، وفي غضون هذه المدة ستكون لدينا ٧ سنوات لنقرر بدقة الطريقة التي ستُدمَّر بها مختلف ناقلات الأسلحة – القذائف وقاذفات القنابل. ولدينا بالتالي قليل من الوقت للتفكير بدقة في الطريقة التي سنعمل بها. ويمكنني القول إن الطرفين معاً سيزيلان مئات عديدة من ناقلات الأسلحة.

السيد أنتونوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): رداً على أسئلة سفيري إندونيسيا وألمانيا الموقرين، سأحاول تناول الشرح الذي قدمته روز غوتمولر بمزيد من التفصيل وأن أجيب على الأسئلة بشكل أوسع، لا سيما تلك التي طرحها سفير ألمانيا، وبعد ذلك، يجب علي بالطبع أن أحاول الإجابة على السؤال الأكثر إلحاحاً الذي طرحه خارج هذه القاعة وداخلها اليوم بشأن الأسلحة النووية التكتيكية.

ورداً على سؤال سفير ألمانيا بشأن ما إذا كان بإمكاننا الإفادة بالاتجاه الذي سيأخذه عملنا الآن، يمكنني القول إننا نعمل أنا وروز مع برلمانينا من أجل التصديق بسرعة على المعاهدة. ولا أخفي أننا نرقب بعناية شديدة طريقة سير العملية: إذ ترقب الولايات المتحدة الاتحاد الروسي، بينما نرقب نحن طريقة سير الأمور في الولايات المتحدة. وتعلمون أننا مررنا بتجربة مؤسفة، بعد التوقيع على معاهدة ستارت الثانية. فقد صادق عليها الاتحاد الروسي منذ ١٠ سنوات، لكن الولايات المتحدة لم تصادق عليها، ولذلك لم تدخل أبداً حيز النفاذ. ولذا، عندما نتحدث اليوم عن خططنا للمستقبل، فإن المهمة الأهم، في رأيي، بالنسبة للولايات المتحدة والاتحاد الروسي هي ضمان تصديق برلمانينا بنجاح على المعاهدة.

وهذه مهمة جد صعبة، واعتقد أن بإمكان روز أن تبيّن لكم الطريقة التي تسير بها الأمور في مجلس الشيوخ وآفاق التصديق. ويمكنني أن أقول لكم بأننا قدمنا رزمة من الوثائق إلى مجلس الدوما منذ أسبوع، وقد بدأت الجلسات المغلقة ويجري طرح الكثير من الأسئلة – وهي أسئلة صعبة ومعقدة. وينتظرنا نقاش يتطلب جهداً كبيراً وصعب في مجلس الدوما – حيث دُعي الفريق المفاوض الروسي بكامله لتوضيح القضايا الأصعب التي ناقشنا خلال المفاوضات. وإحدى النقاط المهمة للغاية هي أننا قارنا أنا وروز القضايا التي ينصب عليها اهتمام أعضاء مجلس الشيوخ وتلك التي ينصب عليها اهتمام النواب في مجلس الدوما. ويبدو أنها هي نفسها. ولهذا سأعيد ذكرها، وستضيف روز قضايا إلى القائمة، إذا رأت ضرورة ذلك.

أولاً، وبطبيعة الحال، فإن نوابنا في مجلس الدوما في روسيا غير سعداء لأن المعاهدة لا تضع حدوداً لنشر المنظومة الأمريكية للقذائف المضادة للقذائف التسيارية. ويرى بعضهم أن هذا فشل بالنسبة للفريق المفاوض الروسي. لكنني أود أن أقول دفاعاً عن نفسي، طبعاً،

ودفاعاً عن زملائي كذلك، أن التركيز الأساسي للمحادثات انصب على تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية. وهذا هو ما اتفق عليه رئيسانا في ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٩. وقد أجرينا المفاوضات بناء على التعليمات الرئاسية.

وهناك مشكل آخر، يثير بشكل كبير اهتمام النواب في مجلس الدوما وكذلك، إن صحّ فهمي، اهتمام أعضاء مجلس الشيوخ، وهو القوى النووية الاستراتيجية في تشكيلة غير نووية.

وتتجلى المسألة الثالثة التي تشغل بال ممثلينا فيما طرحوه من الأسئلة العديدة الجادة والمعقدة بشأن التعاون المخطط له في مجال تبادل معلومات القياس عن بعد.

وأخيراً، وبدون أن أطيل عليكم، سأشير فقط إلى مسألة التحقق، التي دُرست بعناية كبيرة في مجلس الشيوخ بالولايات المتحدة وفي الاتحاد الروسي على حد سواء.

أقول هذا، وأن لست بصدد تقديم مجرد قائمة بالمشاكل التي علينا معالجتها، وإنما أود أيضاً أن أقول إننا، لا سيما الفريق المفاوض الروسي، نرى رغم ذلك أن حظوظنا جيدة في الحصول على ما يكفي من الأصوات في مجلس الدوما ومجلس الاتحاد للتصديق على المعاهدة، ونأمل كثيراً أن تجرى عملية التصديق بشكل مواز، وفي آن واحد، مثلما ناقش ذلك رئيسانا. ومن المهم جداً أن يكون أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي والنواب الروس على اتصال وثيق ببعضهم البعض وأن يجروا المشاورات اللازمة ويعملوا من أجل فهم جوهر الاتفاقات الروسية الأمريكية فهما أفضل.

وبعد التعرض لجميع هذه القضايا، أريد أن أخبركم بأنه كنتيجة للمفاوضات الروسية الأمريكية، اتضح فجأة أن هناك عدداً من القضايا في مجال الأمن الاستراتيجي ونزع السلاح النووي يستدعي الحوار بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي في المستقبل. وهذه هي القضايا التي أشرت إليها. وبالتالي، وللرجوع إلى السؤال الذي طرحه سفير ألمانيا الموقر بشأن الاتجاه الذي نسير فيه – فإن هذه القضايا هي التي لا بد لنا من مناقشتها مناقشة إضافية. وأود أن أشير أيضاً إلى مشكلة أخرى تواجهنا اليوم، وتشد اهتمامنا، نحن الروس، بشكل كبير: ألا وهي عدم التوازن في الأسلحة التقليدية. وآمل كثيراً أن نرى مناقشات جدية بشأن هذا الموضوع في أوروبا في المستقبل القريب، وأتوقع أن تبدأ المفاوضات فعلاً في الأيام القليلة المقبلة؛ فالشروط الأولية متوفرة من أجل ذلك. وهذا بالتالي جواب آخر على السؤال المتعلق بما سنفعله الآن. لكنه لا يعني بأي شكل من الأشكال أننا لن نواصل التفاوض مع الولايات المتحدة وغيرها من القوى النووية، بشأن قضايا نزع السلاح النووي.

والآن أود أن أجيب سفير ألمانيا الموقر إجابة أوسع بشأن موضوع الأسلحة النووية التكتيكية. فمفاوضاتنا خلال عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لم تكلل بنجاح كبير، وأنا جد سعيد أنك طرحت السؤال هنا اليوم. ويجب أن أحاول الإجابة عليه.

ولن يستغرق هذا أكثر من ثلاث أو أربع دقائق، لكنني أظن أن المسألة تهم أشخاصاً آخرين أيضاً وليس فقط دولاً أخرى، بل والبلدان النامية أيضاً التي أثارت مسألة إجراء تخفيضات إضافية في جميع أنواع الأسلحة النووية في المؤتمر الاستعراضي.

لماذا تطرقت إلى هذه المشكلة بحذر كبير خلال عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؟ لأنه ما من تعريف واضح بعد. وقد أجريت مناقشة مماثلة في الواقع في سياق منظمة معاهدة حلف شمال الأطلسي (الناتو) يوم أمس، حيث قُدم مقترح في الناتو لبدء المفاوضات بشأن الأسلحة النووية قصيرة المدى. وليس من الواضح تماماً ما هي هذه الأسلحة، لكن الجميع افترض أنها أسلحة غير استراتيجية. ولهذا بحثنا بعناية السياسات الدفاعية لدول مختلفة، وخلصنا إلى أن السياسات والمذاهب المختلفة تستخدم أسماء مختلفة – مثل الأسلحة التكتيكية أو دون الاستراتيجية أو شبه الاستراتيجية أو غيرها. وهكذا وجدنا أنفسنا أمام السؤال التالي: ما الذي نتحدث عنه؟

ويمكنني أن أعطيكم مثالاً آخر لمساعدتكم على فهم الموضوع. فمعاهدة ستارت الجديدة المبرمة بين الولايات المتحدة وروسيا تعتبر القذائف النووية جو – أرض والقنابل النووية أسلحة استراتيجية. لكن في العديد من الحالات، يمكن استخدام هذه الأنظمة كأسلحة تكتيكية.

ما موضوع اقتراحي إذن؟ وما هذا الذي أنا بصدد الحديث عنه؟ وربما حان الوقت لتجلس "القوى النووية الخمس" وتناقش: ببساطة ما المقصود بالسلاح النووي؟ وما المقصود بنظام دون استراتيجي؟ لأن جميع التعريفات التي لدينا اليوم هي تعريفات اتفق عليها في سياق الحوار الروسي الأمريكي وليست صالحة إلا في سياق اتفاق محدد.

لكن الشرط الأولي الرئيسي اللازم لمناقشة هذه المسألة مناقشة جدية – وأريد أن أوضح مرة أخرى أنه يجب أن تكون مناقشة جدية – هو قرار من الدول الأوروبية الأعضاء في الناتو للقضاء على الأسلحة النووية الموجودة على أراضيها. وإشارتي هنا إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ويمكنني أن أضيف أن الاتحاد الروسي يرى أن المرافق العسكرية في الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، والتي يمكن استخدامها لغرض الأسلحة النووية هي مرافق يجب تدميرها. ويرى الاتحاد الروسي أن علينا رفض مفهوم الإدارة المشتركة للأسلحة النووية، الذي يسمى "التشارك النووي". وقد نُوقش هذا المفهوم أيضاً مناقشة مستفيضة في سياق عملية الاستعراض التي أجريناها، ونحن على استعداد لأن نواصل مناقشة جميع هذه القضايا.

وأقول بكل أمانة إنني فوجئت خلال عملية الاستعراض عندما ألحت بعض البلدان على إجراء مفاوضات بشأن الأنظمة غير الاستراتيجية، في حين قالت هذه البلدان نفسها (بلدان غير حائزة للأسلحة النووية) إنها تؤيد الاحتفاظ بالأسلحة النووية على أراضيها وتعارض تدمير المرافق النووية العسكرية وإزالتها. وفي هذا الصدد، أود أن أقول إننا نرقب بعناية كبيرة طريقة سير المناقشات بشأن هذا الموضوع داخل الناتو. وإننا نرقب عن قرب ما يجري ونتطلع إلى حل إيجابي لهذه المشكلة داخل الناتو.

لكن ليس هذا هو كل ما في الأمر. وأود أن أقول أيضاً إنه يجب علينا، عند مناقشتنا لهذه المسائل، ألا ننسى بالطبع عدم التوازن القائم في الأسلحة التقليدية، الذي أشرت إليه سلفاً.

وأريد في الوقت نفسه أن أؤكد لكم استعدادنا لإجراء محادثات بشأن الموضوع، بما في ذلك في إطار مناقشة حول تدابير الشفافية وبناء الثقة الممكنة، ووضع مقترحات محددة بعد ذلك، بشأن تخفيض الأسلحة النووية والحد منها.

إن كل ما أود قوله يمكن تلخيصه على النحو التالي: هناك مجموعة كاملة من القضايا التي علينا حلها معاً. وليس من الممكن اليوم أن نخرج مسألة صغيرة معينة من السياق العام لنقول دعنا نسوي هذه. وأود أن أذكركم زملائي الموقرين بأمر – وأنتم مدركون له جيداً وفي غنى عن كلامي – وهو أننا عندما اتفقنا في المؤتمر الاستعراضي على برنامج نزع السلاح النووي، شددنا على ضرورة تنفيذه في ظروف الأمن المعزز – وكان الوفد البرازيلي هو من تقدم بالمقترح – كما شددنا على المبدأ المهم جداً المتمثل في الأمن غير المنقوص للجميع. فنزع السلاح لا يحدث في فراغ. وينبغي أن يؤدي إلى أمن أفضل لصالح كل دولة، ونحن مقتنعون اقتناعاً شديداً بهذا.

وقد اتخذ الاتحاد الروسي قراراً بإبرام معاهدة جديدة مع الولايات المتحدة الأمريكية لأنه أدرك أن الأوضاع تغيرت، أولاً وقبل كل شيء من حيث علاقاته بالولايات المتحدة، مما يسمح لنا بالمضي قدماً على الطريق الذي يقود إلى التخفيض الجذري للأسلحة النووية. وأنا أعطيكم رقماً واحداً فحسب. ففي الماضي كان المسموح لنا، بموجب المعاهدة القديمة، أن يكون لدينا ١ ٦٠٠ ناقلة للأسلحة. أما اليوم، فقد اتفقنا على تخفيضات، وفي غضون سبع سنوات ستكون لدينا ٧٠٠ ناقلة للأسلحة. والرقم الأهم، مثلما ذكرت روز غوتمولر، هو أنه من غير المسموح لنا أن نمتلك ما يزيد عن ٨٠٠ ناقلة منتشرة وغير منتشرة. وللتعبير عن الأمور بشكل بسيط، إفادة لمن لا يعملون في هذا المجال بوجه خاص، يمكنني القول إن هذا يعني أنه يجب تدمير وإزالة جميع الغواصات وقاذفات القنابل الثقيلة والمستودعات التي لا تستخدم حالياً، وأن علينا بلوغ هذه الأرقام في غضون سبع سنوات. وإن عدد ٨٠٠ لعدد جد طموح، وسنحتاج إلى عدة بلايين من أجل تحقيقه. وأود أن أبين لكم أمراً، مع أني متأكد أنكم على علم به مسبقاً – وهو أن نزع السلاح سيكلفنا في كل الأحوال وأنا متأكد أنه سيكلف زملاءنا من الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً، تكلفة أكبر من تكلفة التسلح. لكننا اتخذنا القرار، وقد وافق رئيسانا على هذا القرار السياسي، وسنفي بالتزاماتنا بموجب المعاهدة.

السيدة غوتمولر (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): لقد ذكرني التعليق الأخير لزميلي، السفير أنتونوف، بأننا لم نجب في الواقع على سؤال طرحه سفير إندونيسيا. ويتعلق هذا السؤال بمعرفة المهمة التي ستكون الأصعب في تنفيذ المعاهدة الجديدة.

وأنا أتفق على أن عملية إزالة الأسلحة قد تكون مكلفة بشكل استثنائي، وهذا من الأسباب الكامنة وراء وجود ما يسمى الأنظمة الشبحية (وعلى سبيل المثال، ذكر السفير

أنتونوف المستودعات التي لم تعد داخلها القذائف) المتبقية من تنفيذ معاهدة ستارت. وكانت معاهدة ستارت تقضي بإزالتها، لكنها ما زالت باقية لأن إزالتها تكلف أموالاً. والآن يجب القضاء على هذه المنظمات. لكن، بكل أمانة، وللإجابة على سؤالك إجابة مباشرة، يمكنني القول إن تنفيذ هذه المعاهدة مسار ألفناه. وبفضل تنفيذ معاهدة ستارت، فإننا نفهم طريقة إزالة هذه المنظومات، وطريقة التحقق بشكل متبادل من العملية، والثقة فيها ثقة متبادلة. وبالتالي، أنا جد متأكدة أنه بمجرد أن تدخل هذه المعاهدة حيز النفاذ، سننفذها بطريقة سلسة نوعاً ما. وقد تكون هناك بعض المطبات على طول الطريق. وسيكون علينا فيما يخصّنا إقناع الكونغرس بأن يخصص أموالاً لإزالة الأسلحة وغير ذلك. ومع هذا، سيكون الطريق نحو تنفيذ المعاهدة بشكل تام طريقاً مريحاً. والمهام الأكثر تعقيداً هي تلك التي تحدثت عنها فيما يخص المستقبل، وفي هذا السياق أتفق مع زميلي، السفير أنتونوف. وعلينا التفكير في المرحلة المقبلة من عمليات التخفيض الإضافية: فكيف سنتحقق من القضاء على المنظومات غير المنتشرة، مثل الرؤوس الحربية المودعة في المخازن؟ فهذه مهام تقنية جد معقدة وسيلزم في بعض الحالات عمل الكثير من أجل وضع الوسائل والأساليب والإجراءات، والتكنولوجيات، الضرورية لإنجازها. ومع هذا، فإننا عازمون بالتأكيد على الشروع في الاضطلاع بها.

والأمر الثاني الذي أود الحديث عنه فيما يخص تنفيذ المعاهدات المقبلة يتعلق بالأسلحة النووية غير الاستراتيجية. وأود هنا مجرد إبداء ملاحظة على العمليات الجارية داخل الناتو. فقد كنا في بروكسل بالأمس لتقديم إحاطة إلى مجلس الشراكة الأوروبية الأطلسية في الناتو. وأرى أن من المهم مراعاة أن لدى الناتو عمليات جارية خاصة بهذه المنظمة تشمل عملية استعراض المفاهيم الاستراتيجية المستخدمة تحت رعاية الناتو. ونفهم أنه عند الانتقال إلى المراحل المقبلة المتعلقة بالأسلحة النووية غير الاستراتيجية في أوروبا نفسها، سيكون من المهم للغاية مواصلة العمل بما يواكب عمل الناتو الرامي إلى استعراض لمفاهيم الاستراتيجية لهذه المنظمة ومواصلة تطويرها.

والمقصود من كل هذا هو القول بأنني أعتقد، فيما يخص المعاهدات المقبلة، بأن الحالة ستكون حالة جديدة مثلما أوضح الرئيس أوباما نفسه عندما قال إننا سننتقل إلى عهد جديد تماماً في عملية خفض الأسلحة الاستراتيجية والنووية.

وأود أن أختتم حديثي بتلك الفكرة المتعلقة بتنفيذ المعاهدة التي يجري حالياً التصديق عليها. وأنا جد واثقة بأننا نستطيع تحقيقها دون كثير من الصعوبات.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): شكراً لكم. وأعطي الكلمة الآن لممثل السويد الموقر.

السيد إلغرن (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): شكراً، سيدي الرئيس، وشكراً للضيفين المحترمين، اللذين نقدم لهما خالص تهانينا وتقديرنا، أولاً على المعاهدة بالطبع، وأيضاً على الوقت الذي خصصاه من أجل إحاطتنا علماً بهذا الموضوع المهم.

عندما طلبت الكلمة، كنت أود طرح بعض الأسئلة، بيد أنكما غطيتما العديد منها في ملاحظاتكما الأخيرة. ورداً على توضيحات السفير أنتونوف المفصلة والمتعلقة بمسألة الأسلحة النووية غير الاستراتيجية، أود فقط أن أضيف، من وجهة نظر دولة غير حائزة للأسلحة النووية، أننا لم نكن أبداً مقتنعين في الواقع بضرورة تقسيم الأسلحة النووية إلى فئات مختلفة بالاستناد إلى المدى أو القوة التفجيرية. وما زلنا مقتنعين بأن أي استخدام لسلاح نووي، في عالم اليوم، ستكون له انعكاسات استراتيجية، ونحن نتطلع بجدّ إلى أن تتوارى في المراحل المقبلة تصنيفات الأسلحة النووية إلى فئات مختلفة تعود إلى عهد الحرب الباردة.

وفيما يخص معاهدة ستارت الجديدة، نتفق تماماً على أن الخطوة الأكثر أهمية وإلحاحاً هي دعم العملية بأية وسيلة نملك، بما أننا لسنا في التصديق عليها أو في دخولها حيز النفاذ. وهذا هو الهدف المباشر، وينبغي أن نرحب جميعاً بتحقيقه عندما يتحقق. وعلى الأمد المتوسط، كلاكما قال إن المراحل المقبلة ستنطوي على تحديات أكثر مقارنة مع عملية سنة واحدة أكملتموها مؤخراً. وألاحظ أنكما قلتما إنها معاهدة انتقالية، وإن مدتها ١٠ سنوات وإن المراحل المقبلة من هذه العملية ستُجرى في وقت من الأوقات في إطار يشهد تعدداً أكثر للأطراف. وإننا نرحب بهذا كثيراً، وأعتقد بأنه كلما بدأت هذه العملية مبكراً كان ذلك أفضل، بما أنكما أوضحتما أن المراحل المقبلة ستكون أكثر تعقيداً.

ولعلي أكون مهملاً لو لم أسألكما عن أي دور محتمل تعتقدان أن مؤتمر نزع السلاح سيضطلع به في المراحل المقبلة وفيما يخص تطبيق أعمالنا على الأمد المتوسط من أجل القضاء على الأسلحة النووية.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية الموقر.

السيد خباز الحموي (الجمهورية العربية السورية): شكراً سيادة الرئيس، أود أن أرحب بالسفيرة غوتمولر وبالسفير أنتونوف، وأشكرهما على بياهما الممتاز. وسورية شأنها في ذلك شأن جميع دول العالم ترحب بهذه المعاهدة، مع أن المعاهدة التي تم التوصل إليها لا تستجيب كلية إلى آمالنا وأحلامنا وهي التخلص النهائي والتام من الأسلحة النووية، لكنها تبقى خطوة جيدة إلى الأمام تُعطي آمالاً كبيرة في المستقبل.

سؤالي إلى الضيفين سؤال قد يبدو بسيطاً جداً وهو هل فكرتم أثناء هذه المناقشات في كيفية التخلص من هذا الكم الهائل من الرؤوس النووية أو القاذفات أو الغواصات؟ ولا أعني بذلك كما قال السفير أنتونوف بالكلفة، لكنني أعني بالسلامة البيئية والسلامة الصحية والأمنية. هل كل طرف سيعمل لوحده أم أنكما ستعملان معاً من أجل ذلك؟

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): شكراً لكم، وأعطي الكلمة الآن لممثل آيرلندا الموقر.

السيد أوشي (آيرلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): سيدي الرئيس، أود أن أشكر ضيفينا الموقرين على مجيئهما للتحدث إلينا. نحن سعداء جداً برؤيتهما هنا معنا في جنيف بعد عملنا في نيويورك.

وفي البداية، أود أن انتهز فرصة تحدثي بعد زميلي السويدي لأعبّر عن تأييدي لتعليقاته فيما يخص رؤية الأسلحة النووية كأسلحة تشكل فئة واحدة، ولدعم إزالة جميع أنواع الأسلحة النووية في نهاية المطاف.

وأود أن أطرح سؤالاً على مساعدة الوزيرة، السيدة غوتمولر، بشأن نقطة أشارت إليها في عرضها عندما قالت إن معاهدة ستارت تستند إلى أحكام التحقق المنصوص عليها في معاهدة ستارت السابقة، التي لم تعد سارية، ولهذا لا يوجد حالياً أي نظام للتحقق سار ومتفق عليه بين الطرفين. فهل يمكنكم، سيدتي غوتمولر، أن تبيّني لنا إن كانت هناك أي إجراءات طوعية أو مؤقتة قائمة للتحقق في انتظار التصديق على معاهدة ستارت الجديدة، أو أننا في حالة لا تتوفر فيها أي تدابير للتحقق يجري تطبيقها أياً كانت؟

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): هل هناك أي طلبات أخرى لأخذ الكلمة؟

السيد أنتونوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): شكراً جزيلاً لكم على أسئلتكم المهمة جداً. وإني أتفهم شواغل العديد من الدول التي تحدث ممثلوها اليوم، وحتى شواغل تلك الدول التي لم تأخذ الكلمة: فيما يتعلق بضرورة تسريع وتيرة عملية نزع الأسلحة النووية، التي لا يتمثل هدفها النهائي في خلق الظروف اللازمة لعالم خال من الأسلحة النووية فقط، بل أيضاً تخليص كوكبنا كلية من هذا النوع من أسلحة الدمار الشامل. وأود تذكيركم بأنه في آذار/مارس من السنة الماضية أهدى رئيس الاتحاد الروسي، دميتري ميدفيديف، تحياته إلى المشاركين في المؤتمر وأعرب عن استعداد بلدنا – بل ليس فقط استعداد بلدنا في الواقع ولكن نيته أيضاً – لاتباع سياسة ترمي إلى القضاء بشكل شامل على الأسلحة النووية. ولذا، أود أن أطمئن زميلي من السويد وآيرلندا بأنه ما من استثناءات هناك، وبأن الطرف الروسي لا يسعى إلى القضاء على جزء فقط من الترسانة النووية والاحتفاظ في الوقت نفسه بجزء آخر من أجل استخدام معين. وأود أن أؤكد لكم وأطمئنكم بأن مباحثاتنا في الوقت الراهن مع الولايات المتحدة الأمريكية، وخلال المناقشات التي دارت بين "القوى النووية الخمس"، وفي السياق المتعدد الأطراف لعملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وهنا في هذا المؤتمر، يدور حول إزالة جميع أنواع وأشكال الأسلحة النووية لكي يصبح عالمنا خالياً من هذا النوع من أسلحة الدمار الشامل.

وأود الآن إذا سمحتم لي الرجوع إلى سؤال ممثل الجمهورية العربية السورية الموقر، وأنا أفهم تعليقكم وأشكركم مع ذلك على تقييمكم للنتائج التي استطعنا تحقيقها مع زملائنا الأمريكيين الموقرين، لكنني أود تأكيد موقفنا: إن الاتحاد الروسي يعارض المشاريع الوهمية للمستقبل ويؤيد الأنشطة المحددة والواضحة والمفهومة. ونحن ملتزمون بالقضاء التدريجي والمستمر على جميع أنواع الأسلحة النووية. وقد توصلنا حالياً إلى اتفاق مع الولايات المتحدة بشأن بعض التخفيضات المهمة، وستواجهنا صعوبات في الميزانية للوفاء بالتزاماتنا بموجب المعاهدة. ورغم هذا، أطمئنكم بأن كل شيء قد حُسب وستُؤمن الأموال الإضافية وبأننا

سنفي بجميع التزاماتنا. وأنتم محقون تماماً عندما أشرتم إلى أهمية البيئة والأمن. ويمكنني أن أخبركم بأن جميع هذه القضايا ستناقش مناقشة جدية للغاية وسنجد الحلول عندما تدمَّر الأسلحة. ومثلما قال زميلي، "هناك أشباح"، سواء كانت قاذفات للقنابل الثقيلة أو غواصات نووية. وهذه القضايا هي محور الاهتمام، ليس فقط بالنسبة لسلطاتنا المركزية، بل أيضاً في المناطق والمدن والمقاطعات والأقاليم حيث تجرى عملية التدمير. وفي الواقع، كان لدينا وقت تنفيذ المعاهدة السابقة برنامج جد مرض وفعال للتعاون، ونحن ممتنون للولايات المتحدة لمساعدتها، وكذلك للدول الأخرى التي ساعدتنا على الوفاء بالتزاماتنا. وفي هذه المرحلة، يمكننا القول دون تحفظ إننا سننجز كل شيء بأنفسنا. وإننا نمتلك القدرة، ويمكننا الوفاء بالتزاماتنا الدولية للحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية بشكل مستقل، وكما قلت من قبل اليوم، سوف نفعل ذلك.

وهذه المعاهدة ليست هي الأخيرة من نوعها. وكما قلت، ما نحتاجه الآن هو الوقت لمعرفة ما نوع المعاهدة التي وقعنا عليها، ونوع الاتفاقات التي أبرمناها. وقد قلت إنه لا بد لنا من التصديق على المعاهدة، ولا بد لنا من البدء في تنفيذها، وأن نقرر في النهاية إن كانت تنطوي على عيوب، وإن كانت هناك أي مشاكل في النص أو في جوهر المعاهدة. وستُناقش جميع هذه القضايا في اللجنة الاستشارية الثنائية التي ستبدأ عملها قريباً جداً. ومن المؤكد أن الوقت قد حان لنجلس مع الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تحديد موضوع المعاهدة المقبلة والشروع في محادثات جديدة.

وأود أن ألفت انتباهكم إلى حكم واحد من أحكام المعاهدة الجديدة. وينص هذا الحكم، بالتحديد، على أن المعاهدة ستكون سارية لمدة ١٠ سنوات لكن إذا اتفقنا مع زملائنا الأمريكيين على معاهدة جديدة بشأن تخفيضات جديدة، فإن المعاهدة الجديدة ستحل محل المعاهدة الحالية بطبيعة الحال. وقد توقف في الواقع سريان معاهدة موسكو بعد التوقيع على هذه المعاهدة، ويعني هذا أن جوهر الاتفاق – الاتفاقات الروسية الجديدة – يغطي جميع القضايا الواردة في معاهدة موسكو التي كان من الممكن تمديد مدة سريانها لو لم نبرم المعاهدة الجديدة.

وكان هناك سؤال مثير جداً للاهتمام بشأن دور مؤتمر نزع السلاح. وأود أن أكون حذراً جداً فيما أقول. وقد تحدثت عن هذا صراحة وعلنا أثناء عملية الاستعراض. وأنا أحترم احتراماً كبيراً زملائي الذين يعملون في مؤتمر نزع السلاح. وأعرف معظم السفراء؛ وهم أشخاص مثقفون ثقافة عالية ومهنيون للغاية وموقرون، وهم من لديهم أمور يمكنني تعلمها منهم، ولست أنا من يستطيع إسداء النصح لهم فيما يخص الطريق الذي ينبغي اتباعه. لكن يبدو لي أنه منذ انعقاد مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لست بحاجة إلى ابتكار أي شيء. فقد كان هناك تأييد بالإجماع للقرار المتعلق بضرورة بدء أعمال مؤتمر نزع السلاح، وبدء محادثات بشأن حظر إنتاج المواد الانشطارية المخصصة لصنع الأسلحة. وأنا متأكد من أن الأجواء الايجابية التي سادت المؤتمر الاستعراضي ستسود مؤتمر نزع السلاح،

ومقتنع بشدة بأننا سنتخذ قريباً القرار الحكيم والصائب ببدء العمل المتصل بجميع جوانب برنامج عمل المؤتمر، ومن المفهوم أن المحادثات ستبدأ بشأن الموضوع الذي يتحدث عنه الجميع في هذه اللحظة، ألا وهو معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

السيدة غوتمولر (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): سأجيب بسرعة على سؤالين عمليين جداً، بل وواقعيين في رأيي، ثم أعود إلى السؤال المتعلق بدور هذه الهيئة المرموقة.

وفي البداية، أود معالجة سؤال ممثل آيرلندا بشأن نوع التدابير الجارية في الوقت الحاضر. وقد كنت على صواب عندما قلت إنه لا يوجد حالياً أي نظام للتحقق سار ومتفق عليه بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية، بعد انتهاء سريان معاهدة ستارت في ٤ كانون الأول/ديسمبر. ومع ذلك، ثمة جانب مهم جداً من المعاهدة الجديدة هو أنه بعد التوقيع عليها يجب تطبيق بعض التدابير بصورة مؤقتة. تبعاً لذلك، بدأنا في تطبيق بعض أحكام المعاهدة المهمة جداً لمساعدتنا على فهم ما يجري داخل القوى الاستراتيجية، وينطبق هذا بالأخص فيما يتعلق بالإشعارات. ونبلغ بعضهما البعض عن بعض الأنشطة النووية من خلال مراكز الحد من الخطر النووي الخاصة بكل منا. وأفهم من زملائي في واشنطن أننا تلقينا للتو أول إشعار من الجانب الروسي بموجب هذا الاتفاق المتعلق بالتطبيق المؤقت لبعض التدابير المنصوص عليها في المعاهدة.

وبالتالي، يجري اتخاذ بعض الخطوات الهامة، لكن هناك خطوات أخرى لا يمكن اتخاذها إلا بعد دخول المعاهدة الجديدة حيز النفاذ. وعلى سبيل المثال، يتطلب التفتيش الموقعي بعض الضمانات القانونية من البلدين. فلا يمكننا أن نرسل مفتشينا إلى الميدان في الاتحاد الروسي دون أن تكون لديهم امتيازات وحصانات معينة، ومن المؤكد أن لدى الروس شعور مماثل بشأن إرسال مفتشيهم إلى أراضي الولايات المتحدة. وتنبثق هذه الأنواع من الامتيازات والحصانات عن النظام القانوني للمعاهدة بمجرد أن تدخل حيز النفاذ. وهذا أحد الأسباب التي تدفعنا للعمل جاهدين من أجل التصديق على المعاهدة على سبيل الأولوية: بحيث يمكن أن تدخل حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن.

وفي الواقع، كان السؤال الذي طرحه ممثل سوريا، حسب رأيي، سؤالاً جيداً جداً. وقد أجاب عليه السفير أنتونوف بالفعل بشكل مستفيض من خلال الإحاطة علماً بالتعاون الوثيق بين مجموعة الثماني خلال السنوات الأخيرة بشأن إزالة المنظومات التي توقف تشغيلها بموجب معاهدة ستارت – القذائف التسيارية العابرة للقارات والقذائف التسيارية التي تطلق من الغواصات والغواصات نفسها وقاذفات القنابل وغيرها – في إطار البرنامج التعاوني للحد من التهديدات. وقد تكلل هذا البرنامج بنجاح كبير على مر السنوات، وأعتقد بأنه وفر لنا بعض الدروس المهمة المستقاة فيما يخص بالتحديد القضايا التي أثرتموها بشأن دراسة الشواغل البيئية دراسة متأنية عند المضي قدماً في إجراءات إزالة الأسلحة، وأهمية التعاون الوثيق جداً

لتفادي أي مخاوف أمنية يمكن أن تنجم عن عملية إزالة الأسلحة، مثل بيع المواد المراقبة لاحقاً. وأعتقد بأن عملنا التعاوني لإزالة الأسلحة على مدى السنوات القليلة الماضية أذكى وعي الجميع بضرورة المراعاة الدقيقة للمسائل البيئية والأمنية التي أثرتموها.

وبالعودة إلى المسألة الشاملة المتعلقة بدور هذه الهيئة في مواصلة الجهود في هذا الصدد، أود أن أقول إن نطاق عمل هذه المنظمة، في رأيي، واسع جداً ويشمل جدول أعمال نزع السلاح، ونحن نرحب بمشاركة هذه الهيئة في الأنشطة المقبلة المهمة جداً عند سيرنا على الدرب. وإنني أؤيد التعليقات التي أدلى بها السفير أنتونوف خلال حديثه عن أهمية النظر، على الأمد القريب، في موضوع خفض المواد الانشطارية وبدء المفاوضات بهذا الشأن. لكن هناك مجالات أخرى مهمة كذلك. وأعتقد بأن بنود جدول الأعمال مفهومة جيداً، والولايات المتحدة الأمريكية مستعدة بالتأكيد للمشاركة في مناقشات بشأن مختلف بنود جدول أعمال هذه المنظمة.

وقد ذكرت في وقت سابق أنني كنت في هذه القاعة الجميلة منذ عام وتحدثت عن نوع الزخم الذي سنشهده مع اقترابنا من مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. والآن، وقد انتهينا للتو من هذا المؤتمر، أرى مرة أخرى أننا اكتسبنا مزيداً من الزخم. وأعتقد بأن وجود هذا النوع من التوافق في الآراء في المجتمع الدولي أمر محمود جداً، وآمل أن نستفيد جميعاً منه.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): نيابة عن المؤتمر، وأصالة عن نفسي، أود أن أشكركما، السيدة غوتمولر والسيد أنتونوف، على حضوركما هنا معنا هذه الظهيرة. كما أود أن أشكركما على الإيجابية التي جئتما بها إلى هذه القاعة، والتي ينبغي أن تكون مصدر إلهام لنا جميعاً.

سوف أعلق الآن الجلسة لمدة خمس دقائق لمرافقة ضيفينا إلى باب قاعة المجلس.

عُلِقت الجلسة الساعة ١٦/٣٥ واستؤنفت الساعة ١٦/٤٠.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): تُستأنف الجلسة العامة. أعطي الكلمة الآن لممثِّل البرازيل الموقَّر. الكلمة لكم، سيدي.

السيد ماثيدو سواريس (البرازيل): سيدي الرئيس، أودّ باسم بلجيكا أن أُهنئكم بتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح باسم بلجيكا. ويقدم وفد بلادي كامل دعمه لنجاح فترة رئاستكم في جميع ما يُباشر من أنشطة تنفيذاً للنظام الداخلي.

كما نعلم جميعاً، عُقد، خلال عطلة شهر أيار/مايو، المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. وعلى الرغم من أن الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح ليست كلها أطرافاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، إلا أن نتائج المؤتمر الاستعراضي عظيمة الأهمية لمؤتمر نزع السلاح.

إذ تشير الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بإجراءات المتابعة المنصوص عليها في الوثيقة الختامية، المعتمدة بتوافق الآراء في ٢٨ أيار/مايو، إلى مؤتمر نزع السلاح في ثلاثة إجراءات مختلفة.

ورد في الإجراء ٦، ما نصّه: "تتفق الدول كافة على ضرورة أن يقوم مؤتمر نزع السلاح فوراً بإنشاء هيئة فرعية لتناول مسألة نزع السلاح النووي في سياق برنامج عمل شامل ومتوازن يتم الاتفاق عليه".

ورد في الإجراء ٧، ما نصّه: "تتفق الدول كافة على ضرورة أن يشرع مؤتمر نزع السلاح على الفور، وفي سياق برنامج عمل شامل ومتوازن يتم الاتفاق عليه، في مناقشة وضع ترتيبات دولية فعالة لتقديم ضمانات للدول غير الحائزة لأسلحة نووية بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها بحيث تُناقش هذه الترتيبات بصورة موضوعية ودون قيود بهدف وضع توصيات تتناول هذه المسألة بجميع جوانبها مع عدم استبعاد إمكانية إبرام صك ملزِم قانوناً على الصعيد الدولي. ويدعو مؤتمر الاستعراض الأمين العام للأمم المتحدة إلى عقد اجتماع رفيع المستوى في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ دعماً لأعمال مؤتمر نزع السلاح".

ورد في الإجراء ١٥، ما نصّه: "تتفق جميع الدول على أن يبدأ مؤتمر نزع السلاح فوراً، في إطار برنامج عمل متفق عليه وشامل ومتوازن، في التفاوض بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى وفقاً لتقرير المنسِّق الخاص لعام ١٩٩٥ (CD/1299) والتكليف الوارد فيه. وفي هذا الصدد أيضاً، يدعو مؤتمر الاستعراض الأمين العام للأمم المتحدة إلى عقد اجتماع رفيع المستوى في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ دعماً لأعمال مؤتمر نزع السلاح".

وقد انضمت جميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح التي هي أيضاً أطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى توافق الآراء حول النصوص التي قرأتُها للتوّ. وعليه، فكل هذه الدول ملتزمةٌ سياسياً بالسعي، دون تأخير وجنباً إلى جنب مع أعضاء مؤتمر نزع السلاح كافة، إلى اعتماد برنامج عمل يتيح تنفيذ تلك الإجراءات. ولن يألوُ وفد البرازيل جهداً في سبيل إدراك هذه الغاية ويتوقع أن يؤيد كلٌّ وفد من الوفود اعتماد برنامج العمل هذا.

علاوةً على ذلك، أود الإشارة إلى أن الدعوة المزدوجة الموجّهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة لعقد اجتماع رفيع المستوى في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ دعماً لمؤتمر نزع السلاح. ومن الواضح أن المشاركة في هذا الاجتماع لن تقتصر لا على الأطراف في الاتفاقية ولا على أعضاء مؤتمر نزع السلاح. فلجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المشاركة في الاجتماع الرفيع المستوى.

ولدينا، في الشهور المتبقية من دورة مؤتمر نزع السلاح هذه وقبل انعقاد الاجتماع الرفيع المستوى في أيلول/سبتمبر، ما يكفي من الوقت لمناقشة برنامج عملٍ واعتماده والشروع فوراً في تنفيذه. فهذه هي الأولوية التي يجب أن نركّز جهودنا عليها.

وعلينا في هذه القضية، كغيرها من القضايا في مجال العلاقات الدولية، أن نستعين بالإرادة والمهارة السياسيتين، ونضطلع كذلك بالعمل اللازم، من أجل تحقيق هذه النتيجة. ومن البديهي أن تدعم كل دولة عضو ممثلة هنا مؤتمر نزع السلاح وتريده أن يسفر عن نتائج إيجابية. ومن ثمَّ، فالتغلب على المصاعب الحالية أمرٌ ممكنٌ تماماً.

الرئيس *(تكلم بالفرنسية)*: أشكر سفير البرازيل على البيان الذي أدلى به وأعطي الكلمة الآن لممثّل مصر الموقَّر، متحدثاً باسم مجموعة الـ ٢١.

السيد بدر (مصر) *(تكلم بالإنكليزية)*: سيادة الرئيس، اسمحوا لي أن أهنئكم بتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح، و أتمنى لكم كل النجاح خلال فترة رئاستكم، وأؤكد لكم، باسم بلادي وباسم مجموعة الـ ٢١، رغبتنا في بذل قصارى جهدنا واستعدادنا لذلك لنُعينكم على إنجاز مهمتكم.

لقد طلبت مجموعة الـ ٢١ إلى وفد بلادي أن يحدد للمؤتمر موقف المجموعة من حالة عملنا الراهنة. وقد أُبلغتم بهذا الموقف من قبل، لكن، التزاماً منّا بروح الشفافية، رأينا أن نُطلع جميع أعضاء المؤتمر على النقاط نفسها.

إن مجموعة الـ ٢١ حريصةٌ على أن يواصل المؤتمر أعماله وهي، في هذا السياق، توّاقةٌ إلى أن تشهد في أقرب وقت ممكن اعتماد برنامج عملٍ يحظى بتوافق الآراء ويكون متوازناً وشاملاً. وتشدد مجموعة الـ ٢١ على أهمية تحلي أعضاء المؤتمر كافة بالمرونة، فيما يلتزمون التزاماً صارماً بنظامه الداخلي. وتحقيقاً لتوافق الآراء، يجب على الرئيس أن يقدم إلى المؤتمر رسمياً أي مقترحٍ يقدَّم بشأن كيفية المضي قدماً من أجل اعتماده. وتقترح مجموعة الـ ٢١ ضرورة أن يقدم الرئيس إلى المؤتمر مقترحاً بإجراء مناقشات غير رسمية بشأن بنود جدول الأعمال، على غرار المهام السابقة، فيما يتواصل بذل الجهود ضماناً لاعتماد برنامج عمل متوازن وشامل بتوافق الآراء.

كما تشدد المجوعة على ضرورة الحفاظ على مناخٍ بنّاء في مؤتمر نزع السلاح.

شكراً جزيلاً لكم، سيادة الرئيس.

الرئيس *(تكلم بالإنكليزية)*: شكراً لكم على البيان الذي أدليْتم به. أعطي الكلمة الآن لممثّل جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية الموقَّر.

السيد ري جانغ غون (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية) *(تكلم بالإنكليزية)*: سيدي الرئيس، لقد كان سفيرنا الجديد، الممثّل الدائم، هو من سيقدم هذا العرض بدايةً، لكن استحال حضوره هنا اليوم لالتزامٍ لم يستطع تجنبه.

سيادة الرئيس، يود وفد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بهذه المناسبة أن يوجه انتباه الدول الأعضاء إلى خطورة الوضع السائد في شبه الجزيرة الكورية الآن، الذي تسبَّب فيه النظام الكوري الجنوبي بالتعاون مع حليفه، الولايات المتحدة الأمريكية، في ما يتعلق بغرق السفينة الحربية *"تشيونان"* التابعة لكوريا الجنوبية.

إن الوضع الحالي في شبه الجزيرة الكورية على درجة من الخطورة تهدد باندلاع حرب في أي وقت.

لقد نسبت السلطات الكورية الجنوبية، بكامل دعم الولايات المتحدة، دون الاستناد إلى أي أساسٍ من الصحة غرق السفينة الحربية إلى كوريا الشمالية منذ البداية وأعلنت أخيراً "نتائج التحقيق" التعسفية، مؤكدةً غرق السفينة إثر هجوم طوربيدي شنّته عليها غواصة كورية شمالية.

وفي الوقت ذاته، هم ضالعون بحماقة في مناورات لتعريض جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لـ "عقاب" أو "ثأر"، بل يسعون إلى فرض مزيدٍ من "العقوبات" عليها عن طريق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. إلا أن أبناءنا وبناتنا المجنّدين والسكان كافة هم الآن في حالة استنفارٍ تام وعلى أهُبَّة الاستعداد للرد فوراً على أي عقاب أو ثأر يَطال دولتَنا وعلى أي عقوباتٍ تُفرض على مصالحها، بشتى أشكال التدابير الصارمة، بما فيها إعلان الحرب الشاملة.

فكما أوضحَت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية من قبل، لا علاقة للأمر بالسبب وراء غرق السفينة الحربية لكوريا الجنوبية.

ولعلّكم جميعاً على بيِّنة من أن شعبنا بأسره يبذل قصارى جهده في سبيل إدراك الغاية المنشودة وهي بلد قوي مزدهر بحلول عام ٢٠١٢. فبالنسبة إلينا، نحن بحاجة إلى بيئةٍ سلمية أكثر من أي وقتٍ مضى. ومن وجهة النظر العامة القائلة بأن التنمية تقتضي بيئةً سلمية، فليس بوسع أي أحد قادر على الاحتكام إلى المنطق إلا أن يشكك بقوة في زعم كوريا الجنوبية نسبة غرق السفينة الحربية إلى جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية.

فالسلطات الكورية الجنوبية وليس أحد سواها بحاجة إلى اختلاق واقعةٍ صادمة كغرق السفينة الحربية من أجل إشعال فتيل حملة ضد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ووقف تقدمه فـ "سياسة" النظام الكوري الجنوبي هي رفض المصالحة والوحدة، والتعاون والتبادل بين شمال كوريا وجنوبها.

وتماشياً مع هذه السياسة المناهضة لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، واصلت كوريا الجنوبية جهودها لتدمير إعلان ١٥ حزيران/يونيه التاريخي المشترك وبرنامجه العملي وإعلان ٤ تشرين الأول/أكتوبر، الذيْن كانا موضع ترحاب واعتراف في الداخل والخارج بوصفهما مَعلميْن على طريق الوحدة بين الشمال والجنوب وجمع شملهما.

فـ "نتائج التحقيق" الذي أجراه النظام الكوري الجنوبي نتائج ملفقةٌ قائمة على أساس افتراضات وتخمينات وفرضيات.

فلنتدبر ولو للحظة ونقارن بين الحالة الملفَّقة المتعلقة بالسفينة الحربية لكوريا الجنوبية والهجوم السافر الذي شُنَّ في البحر المتوسط. انظروا إلى نتائج التصويت أمس في مجلس حقوق الإنسان. فالولايات المتحدة لكوريا الجنوبية تجاهر بتأييدها الغارة الفتاكة التي شنتها القوات الإسرائيلية على قافلة سفن المساعدة الإنسانية المتجهة إلى غزة. وهذا ليس إلا مثالاً واحداً من الأمثلة الكثيرة جداً على أعمال هذا الخارِق للسلام.

واليوم ما من منطقةٍ في العالم ظلّت في حالة حرب لنصف قرن من الزمن سوى شبه الجزيرة الكورية. فما زال نظام الهدنة القديم، الذي أنتجته الحرب الباردة، قائماً في شبه الجزيرة الكورية، مؤدياً إلى حالة من عدم الاستقرار تتأرجح ما بين اللاحرب واللاسلم.

إن موقف جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية الثابت يكمن في أن يكون الهدف هو بناء سلام دائم وجعل شبه الجزيرة الكورية منطقةً لا نووية. وتماشياً مع هذا الموقف، فقد عرضت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية مرةً أخرى مقترحاً على الولايات المتحدة، الطرف في اتفاق الهدنة، ببدء محادثات مبكرة تهدف إلى الاستعاضة عن اتفاق الهدنة بمعاهدة سلام هذا العام، وهو العام الستون على اندلاع الحرب الكورية. فإبرام معاهدة سلام خطوةٌ إلى الأمام نحو تهيئة بيئة سلمية على أرض شبه الجزيرة الكورية.

وهذه ليست قضيةً منفصلة. بل هي، بالأحرى، متصلةٌ بجعل شبه الجزيرة الكورية منطقةً لا نووية. فعملية جعل شبه الجزيرة الكورية منطقةً لا نووية، الموضَّحة في البيان المشترك المعتمد في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ في المحادثات السداسية الأطراف، تدعو إلى القضاء التام، على نحو يمكن التحقق منه، على التهديدات النووية الجوهرية التي تفرض على شبه الجزيرة من الخارج، ومن ثَمَّ تحويل شبه الجزيرة الكورية برمتها إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية على هذا الأساس.

وجعل منطقةٍ ما لا نووية يقتضي بناء الثقة. وإبرام معاهدة سلام في شبه الجزيرة الكورية، التي لا تزال في حالة وقف لإطلاق النار، من شأنه أن يساعد على بناء الثقة اللازمة لجعلها منطقة لا نووية في أقرب وقت ممكن. فإبرام معاهدة سلام هو السبيل المعقول والواقعي الوحيد لنجاح عملية جعل شبه الجزيرة الكورية منطقة لا نووية.

ويعتقد وفد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية أن بيانه اليوم سيساعد الدول الأعضاء على اكتساب فهمٍ صحيحٍ لحقيقة قضية جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية فضلاً عن موقفها المؤيد للسلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية والمنطقة المحيطة بها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): نحاول حثَّ الأعضاء على تناول القضايا الثنائية خارج مؤتمر نزع السلاح. أعطي الكلمة لممثِّل جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية الموقَّر.

السيد ري جانغ غون (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية) (*تكلم بالإنكليزية*): لا يمكنني أن أفهم كيف لرئيس المؤتمر أن يدّعي أن هذه قضية ثنائية. فالوضع بالغ الخطورة لدرجةٍ تؤثر على المنطقة بأسرها، وبسب هذه المناورة، ظننتُ أن الوقت مناسب لأوجّه انتباه الدول الأعضاء إليه. ويحق لنا قوْل أي شيء متصل بأمن واستقرار كلِّ بلد من البلدان والمنطقة المحيطة به. وشكراً.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أحيط علماً بالبيان الذي أدليتم به وأعطي الكلمة الآن لممثِّل باكستان الموقَّر.

السيد أكرم (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): سيدي الرئيس، أولاً، أود أن أرحب بوفد روسيا ووفد الولايات المتحدة للإحاطة التي قدماها بشأن اتفاقهما الثنائي المتعلق بتحديد الأسلحة. فهذه خطوة هامة في الاتجاه الصحيح، لكن يجب عمل أكثر من ذلك بكثير فيما يتعلق بنزع السلاح النووي في محفلٍ متعدد الأطراف كمؤتمر نزع السلاح من أجل تحقيق الهدف المنشود ألا وهو عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وتُدلّل هذه الإحاطة أيضاً على أن للاتفاق أو لنقل عدم الاتفاق أثراً على عمل المؤتمر.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بالسفير الجديد لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، وهو ليس معنا بكل أسف، لكنني طلبت إلى الوفد أن يبلِغوه تحياتي.

تُعقد اليوم الجلسة العامة الأولى من الجزء الثاني من دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٠. وهذا طوْرٌ مهم من أطوار عملنا. فالمهمة الأولى المطروحة علينا هي التماس توافقٍ في الآراء على برنامج عمل متوازن وشامل لدورة عام ٢٠١٠. وقد أشرتم في ختام الجزء الأول من الدورة إلى أنكم ستواصلون بذل جهودكم في هذا الصدد. وسنكون ممتنين لو تفضّلتم بإطلاعنا على حالة جهودكم واتجاهها.

دعوني الآن أتناول مقترح عقد اجتماعات غير رسمية والمسائل ذات الصلة المتعلقة بالنظام الداخلي في هذا الصدد.

في الأثناء، اقترحتم، في رسالتكم المؤرخة ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٠، تنظيم اجتماعات غير رسمية بشأن قضية المواد الانشطارية خلال الأسبوع الأخير من فترة رئاستكم. وقد عُممت صيغة منقَّحة من مقترحكم في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٠، توخَّت عقد أربعة اجتماعات غير رسمية بشأن قضية حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. كما أشرتم في هذه الرسالة إلى أن الرئيس المقبل سيعقد مزيداً من الاجتماعات غير الرسمية بموجب البنود ١ و٢ و٣ و٤ من جدول الأعمال.

وقد كان المقترح المنقَّح، شأنه شأن المقترح الأصلي، معيباً، إذ تضمّن كلاهما لغةً غير متفقٍ عليها في جدول أعمال المؤتمر. ولذلك، فقد أبدينا اعتراضنا المبرَّر عليه خطياً. كما التمسنا توضيحاتٍ بشأن عناصر معيَّنة من المقترح وطرحنا أسئلةً عن قضايا أخرى مهمة.

ولم تجِب رسالتكم المؤرخة ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠ على الأسئلة الأساسية المطروحة بشأن تطبيق النظام الداخلي على مقترحكم عقد اجتماعات غير رسمية بشأن مواضيع لا تتوافق عليها الآراء في المؤتمر. وتتيح الجلسة العامة اليوم فرصةً مفيدة للأعضاء كافة ليُعربوا عن آرائهم بشأن كيفية المضيّ قُدماً بأعمال المؤتمر بشموليةٍ وشفافية.

وتشكّل الاجتماعات غير الرسمية جزءاً مهماً من أعمال المؤتمر، ومن ثَمّ، فتطبيق النظام الداخلي أمرٌ أساسي. وكما لا يخفى عليكم، لا يكتنف المادة ١٩ من النظام الداخلي، التي تنص على ما يلي، أيَّ غموض في ما يتعلق بكيفية تنفيذ أي مقترح بعقد اجتماعات غير رسمية.

سأقرأ عليكم الآن المادة ١٩: "تجري أعمال المؤتمر في جلسات عامة، وكذا باتباع أي ترتيبات إضافية يتفق عليها المؤتمر مثل عقد جلسات غير رسمية بحضور خبراء أو بدونهم".

ومن المهم أيضاً الإشارة إلى المادة ١٨، التي تنص على ما يلي: "يُصرِّف المؤتمر أعماله ويتخذ قراراته بتوافق الآراء".

وإذ نضع نُصب أعيننا حقيقة أنه لا اتفاق في المؤتمر على مقترحكم، فإن من المستحيل تنفيذه. إذ إن مواد النظام الداخلي لا تُجيز ذلك.

وأودّ أن أطلب إليكم أن تشيروا إلى مادة النظام الداخلي أو مواده التي تمنح الرئيس سلطة أو امتياز تنفيذ مقترحٍ ما في حالة عدم موافقة المؤتمر عليه نظراً لاعتراضات يُبديها أعضاؤه.

لقد عقد مؤتمر نزع السلاح في السابق اجتماعاتٍ غير رسمية. لكنها عُقدت عقب مشاوراتٍ وافية عقدها شاغل منصب رئاسة المؤتمر آنذاك مع أعضاء المؤتمر وبموافقة المؤتمر التامة. فقد قدم رؤساء المؤتمر مقترحاتهم بعقد اجتماعات غير رسمية ونفذوها حينما لم تثر اعتراضات عليها. وكانت الاجتماعات تُعقد، بناءً على موافقة المؤتمر، في إطار معايير محددة بوضوح وعلى نحوٍ موحَّد. وكان شاغل منصب الرئاسة آنذاك يقدم، بالتنسيق مع الرؤساء المقبلين، جدولاً زمنياً كاملاً بالاجتماعات غير الرسمية المقترحة. وكانت تلك الاجتماعات تُدار من جانب منسقين، بصفاتهم الفردية، ولم تكن لإفاداتهم الشفوية أي صفة رسمية.

وبحوزتي البرنامج الذي اعتُمد آنذاك – ويمكنني أن أُطلعكم عليه – في ما يتعلق بالمناقشات الرسمية التي أُجريت في عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، الذي يُورد بوضوح الجدول الزمني والتسلسل الذيْن قد نُظر في إطارهما في هذه القضايا بصورةٍ غير رسمية.

وفي ما يتعلق بالتنسيق مع الرئيس المقبل، أشرتم في رسالتكم المؤرخة ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٠ إلى أن الرؤساء التاليين قد أعربوا عن استعدادهم مواصلة ممارسة عقد اجتماعات غير رسمية. لكن، وفقاً لإشاراتكم إلى ما دار في مشاوراتكم مع المنسِّقين الإقليميين المعقودة في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٠، ذكرتم أن مسألة مواصلة الرئيس المقبل عقد

الاجتماعات غير الرسمية المقترحة هو *افتراضكم* أنتم. ولا يُمكن تصريف أعمال المؤتمر على أساس مجرد الافتراضات.

دعوني أتحدث قليلاً عن قاعدة توافق الآراء.

إنه لأعمال المؤتمر تبعات مباشرة وخطيرة على أمن أعضائه. لذلك، تضمن قاعدة توافق الآراء مشاركة الأعضاء كافة على قدم المساواة في أعمال المؤتمر ودون أي خوفٍ من أن تتجاهل بعض البلدان، نظراً لنفوذها السياسي ووزنها الاقتصادي، مصالح غيرها الأمنية. وهذه القاعدة احتُرمت احتراماً تاماً في الماضي ويجب أن تُحترم الآن.

وفي الماضي، حينما لم يكن في الإمكان المضيّ في أعمال المؤتمر لتعذر انضمام وفدٍ أو اثنين إلى توافق الآراء بشأن مقترحات معينة، كان عدم الانضمام هذا يتفق مع النظام الداخلي للمؤتمر، وبالتالي، كان حقاً من حقوق وفود المؤتمر. وقد كان ذلك مُحبطاً، لكنَّ الوفود الأخرى احترمت هذه المواقف وأبدت تحليها بالصبر لأنها تحترم النظام الداخلي.

واليوم، كما كان الحال في الماضي، يحق للوفود كافة استخدام قاعدة توافق الآراء لضمان عدم التفريط في مصالحها الأمنية بأي شكل من الأشكال. ونحن نتوقع المستوى ذاته من احترام القواعد ومواقف الغير دون أن يعيل صبركم. فالبلدان التي عوَّلت على استخدام قاعدة توافق الآراء في الماضي تستخدمها اليوم أيضاً في محافل أخرى متعددة الأطراف في جنيف، حيث يروْن استخدامها مناسباً حتى في المسائل الإجرائية.

وأود الآن أن أتناول ما أرغب في وصفه بالأسطورة أو الوهم المفتَعل الذي أحاط بقضية إبرام معاهدة بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية.

لعلّ الزملاء يذكرون أنني قد حددت موقف باكستان من هذه القضية بالتفصيل في البيان الذي أدليتُ به من قبل في ١٨ شباط/فبراير من هذا العام. واليوم أود التعليق على هذا الوهم المفتعَل، الذي ما زال يُعرض ويُدفع به كاختبارٍ لمدى أهمية المؤتمر ومصداقيته. فهذا النهج في واقع الأمر خاطئٌ ومبالغ فيه كما أنه يُنتهج لتحقيق مكاسب سياسية قصيرة الأجل لحكومات بعض الدول. ولا يمكن إتيان ذلك على حساب أمننا.

ولو نظرتم بموضوعية إلى قضية معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، لوجدتم أن جميع الدول غير الحائزة لأسلحة نووية الخاضعة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ملزَمة قانوناً بعدم إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية. فبالنسبة إليها، تُعدّ معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية نافذةً أصلاً من الناحية القانونية. وقد أعلنت خمس دول حائزة للأسلحة النووية خاضعة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية رسمياً وقفاً اختيارياً لإنتاج المواد انشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو سعت إلى تنفيذه مسعىً غير رسمي. فبالنسبة إلى هذه الدول، تُعدّ معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية نافذةً لكل الأغراض العملية. فقد أعلنت هذه الدول الوقف الاختياري بعد أن قررت أن مخزوناتها من المواد

الانشطارية تكفي لضمان أمنها وكذلك أمن حلفائها. إذ لم تفعل ذلك استجابةً لما يُوجّه من دعوات في مؤتمر نزع السلاح إلى إجراء مفاوضات على إبرام معاهدة بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية. فعلى النقيض من ذلك، لقد عرقلت هذه الدول المفاوضات المتعلقة بإبرام معاهدة بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية إلى أن أصبحت في وضعٍ يسمح لها بإعلان وقف اختياري وطني أو بالسعي إلى تنفيذه.

وهذا يعني أن إبرام معاهدة بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية ليس مهماً إلا للبلدان غير الخاضعة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولدى اثنين من هذه البلدان إعفاءات وترتيبات خاصة في هذا الصدد، ومن ثَمّ، لن يؤثر إبرام هذه المعاهدة على برامج الأسلحة النووية فيها. وعليه، فإبرام معاهدة بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية يُراد به استهداف بلد واحد فحسب ألا وهو باكستان. وهذا أمر لا نقبله، ذلك أنه يحق لنا على قدم المساواة، كغيرنا من الأعضاء، أن نحدد مصالح أمننا القومي ونقررها ونحميها.

لذلك، فإجراء مناقشات أو مفاوضات بخصوص قضية إبرام معاهدة بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية هي قضية شديدة الحساسية بالنسبة إلى باكستان. وفي نظرنا، أن مقترحكم إجراء مناقشات غير رسمية تركز حصرياً على إبرام هذه المعاهدة هو محاولةٌ لبدء العمل بشأنها من الباب الخلفي. ونحن لا يمكن أن نوافق على أن يُضلَّل المؤتمر على هذا النحو.

فمثلما تُعد معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية مهمةً لبعض الدول الأعضاء، ثمة قضايا أخرى مُدرجة في جدول أعمالنا لا تقل عنها أهميةً لدولٍ أخرى، من قبيل نزع السلاح النووي في إطار زمني معين، وحظر استخدام المظلة النووية، وإبرام صكوك ملزِمة قانوناً بشأن الفضاء الخارجي، والاتفاق على ضمانات الأمن السلبية.

وإذا كنتم، بوصفكم رئيس المؤتمر، حساسين لمواقف بعض الأعضاء، فتحترمونها وتؤيدونها، فمن حقنا أن نتوقع منكم استجابةً مماثلة لشواغلنا الأمنية جميعاً. فتقديم مقترح عادل ومنصف في ما يتعلق بعمل المؤتمر سيتيح الفرصة دوماً للتوصل إلى توافقٍ في الآراء بإجراء مناقشات صريحة وشفافة وشمولية. وفي هذا الصدد، نؤكد لكم وللرؤساء المقبلين أننا مستعدون للنظر في جميع المقترحات من أجل إحراز تقدم.

سيادة الرئيس، لعلّكم تتذكرون أنني في رسالتي المؤرخة ٢٠ نيسان/أبريل الموجّهة إليكم، التي أطلعتُ جميع أعضاء المؤتمر عليها، قد اقترحتُ التماس موافقة الأعضاء على عقد اجتماعات غير رسمية بشأن كل بنود جدول الأعمال، في ظل عدم وجود أي نصوص غير متوافق عليها، إلى جانب إعداد جدول زمني كامل بالاجتماعات غير الرسمية المقترحة. وفي الرسالة نفسها، طرحتُ السؤالين التاليين: (١) من سيرأس الاجتماعات غير الرسمية؟ و(٢) هل سيصدر عن هذه الاجتماعات تقارير/نتائج، وماذا عن صفة هذه التقارير؟

ولم أتلقَ جواباً عليها حتى الآن. كما أنكم لم توضحوا النقطة التي أثرتُها في رسالتي المؤرخة ١٤ أيار/مايو ٢٠١٠. ومفادها أنه إن لم تتفق الآراء على القضية في حد ذاتها وهي إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، فكيف يمكن النظر حتى في عقد مناقشات بشأن مواضيع فرعية، من قبيل التعريفات ونطاق المعاهدة وسُبل التحقّق والمؤسسات؟

وفي مشاوراتكم مع مجموعة الـ ٢١ بالأمس، أبلغَت مصر، بصفتها البلد المنسِّق، المؤتمر رسالة المجموعة، التي تنص، من بين أمور أخرى، على ما يلي: "... تشدد مجموعة الـ ٢١ على أهمية تحلي جميع الأطراف في المؤتمر بالمرونة، فيما تلتزم التزاماً صارماً بنظامه الداخلي. وتقترح مجموعة الـ ٢١ على الرئيس أن يقدم إلى المؤتمر مقترحاً بإجراء مناقشات غير رسمية بشأن جميع بنود جدول الأعمال على غرار المهام السابقة، فيما تتواصل الجهود من أجل استمرار العمل على التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل متوازن وشامل ...".

ونحن نؤيد بيان مجموعة الـ ٢١ الذي تلاه وفد مصر للتوّ تأييداً كاملاً. وأنا مستعد لعرض هذا المقترح على حكومتي كي يمكننا البدء بإجراء مناقشات غير رسمية بشأن بنود جدول الأعمال كافة. لذلك، نطلب إليكم أن تقدموا مقترحاً شاملاً بالمضيّ قُدما بمسألة عقد اجتماعات غير رسمية في إطار المؤتمر بشأن جميع بنود جدول الأعمال، مع تخصيص القدر نفسه من الوقت لها، كما جرت العادة في الماضي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، وأعطي الكلمة الآن لممثِّل الفلبين الموقَّر.

السيد غارثيا (الفلبين) (*تكلم بالإنكليزية*): سيدي الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي تُعطى فيها الكلمة لوفد الفلبين خلال رئاسة بلجيكا، اسمحوا لي أن أُعرب لكم عن أطيب أمنياتنا وتأكيداتنا لكم تقديم دعمنا الكامل لكم خلال فترة رئاستكم لهذا المؤتمر. علاوةً على ذلك، نوّد أن نضم صوتنا إلى أصوات الوفود الأخرى في الإعراب عن تقديرنا لممثِّليّ الولايات المتحدة وروسيا للإحاطة التي قدماها بشأن اتفاق تحديد الأسلحة الثنائي المبرم بين البلدين مؤخراً.

ولي عظيم الشرف والامتياز أن أعرب عن خالص امتنان الفلبين للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولاسيما لأعضاء الوفود التي تتخذ من جنيف مقراً لها وللأمانة العامة بالنظر إلى العمل الجاد الذي قامت به ولما أبدته من تفانٍ ومرونة، أسهما في إنجاح المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي عُقد الشهر الماضي في نيويورك. وقد أكد إنجازنا في المؤتمر الاستعراضي للمجتمع العالمي أن ثمة ما يبرّر حقاً عدم فقداننا الأمل في أن تتحقق رؤيتنا في نهاية المطاف وهي النزع الكامل للسلاح النووي.

من ناحية أخرى، أشدّد على أن رئاسة الفلبين لم تحقق ذلك النجاح الباهر إلا لأنها كانت برئاسة فريق، إذ عوَّلت على كدح جميع الدول المشاركة وتضحيتها. فضلاً عن ذلك،

لا يجب أن نكتفي بإنجازاتنا. فالوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي، التي انتهينا إليها باتفاق في الآراء توصلنا إليه بشق الأنفس، تدعو إلى اتخاذ إجراءات محددة. وسأشير، لو سمحتم سيدي الرئيس، إلى بعض الإجراءات التي ستهمّ مجتمع نزع السلاح في جنيف.

كما أشار زميلنا الموقَّر من البرازيل آنفاً، لقد حثَّ المؤتمر الاستعراضي مؤتمر نزع السلاح، من بين أمور أخرى، على مواصلة أعماله الموضوعية دون مزيد من التأخير. وناقش زميلنا البرازيلي أيضاً النقاط التي أُثيرت في الوثيقة الختامية في ما يتعلق بإنشاء هيئات فرعية معنية بكل من نزع السلاح، والضمانات، ومعاهدة المواد الانشطارية، واجتماع أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ الرفيع المستوى. ونود أن نضيف إلى ذلك كله، ونحن نؤيده بالطبع، رأياً مفاده أن نجاح المؤتمر الاستعراضي يرجع إلى كونه عملية اتسمت بالشفافية والشمولية. لذلك نرى أن من المهم، بهذا الخصوص، السماح لمجتمع مؤتمر نزع السلاح برمته، أعضاءً ومراقبين على حد سواء، بالإسهام في أعمال المؤتمر في هذا الصدد. وبالتالي، يمكننا أيضاً، في الوقت المناسب، إعادة النظر في الحالة من أجل توسيع عضوية المؤتمر في النهاية.

وفيما يتعلق بالشرق الأوسط، أكد المؤتمر الاستعراضي قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط وحدد ما ينبغي اتخاذه من خطوات عملية نحو تنفيذه. ومن بين هذه الخطوات الدعوة لعقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ تحضره جميع دول المنطقة بغرض إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. وقد طلب المؤتمر الاستعراضي إلى "المنظمات الدولية ذات الصلة إعداد الوثائق الأساسية لمؤتمر عام ٢٠١٢ بشأن طرائق إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، مع أخذ العمل المنجَز والخبرة المكتسبة في ما سبق في الاعتبار". فضلاً عن ذلك، شدَّد المؤتمر على "شرط الحفاظ على التقدم بالتوازي، من حيث المضمون والتوقيت، في العملية المؤدية إلى تحقيق القضاء الكلي والكامل على جميع أسلحة الدمار الشامل في المنطقة، أي الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية". وهذه مجالات تهم، بالطبع، مجتمعنا لمؤتمر نزع السلاح هنا في جنيف.

وبخصوص مسألة تعزيز عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فقد اعتمد المؤتمر الاستعراضي عناصر رئيسية لمقترحاتٍ قدمتها الدول الأطراف بهذا الخصوص. ومنها إنشاء آلية تنسيق واستمرارية في ما بين رؤساء المؤتمر الاستعراضي ورؤساء الهيئات السابقين والحاليين. ويفيد مقترح آخر بإضافة موظف مخصَّص لدعم دورة استعراض المعاهدة إلى مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح. كما أكد المؤتمر الاستعراضي أن تحسين فعالية عملية الاستعراض المعزَّزة هي مسؤولية مستمرة للدول الأطراف. وبناءً على ذلك، لنا دور في جنيف في تحسين هذه العملية يتعيّن علينا الاضطلاع به. ودعوني أضيف أيضاً في هذا الصدد أن وفوداً كثيرة من جنيف قد ساعدت على ضمان التوصل إلى هذه النتيجة المتوافق عليها تحديداً.

وانطلاقاً من واقع تجاربنا الأخيرة، أقول إن رئاسة الفلبين قد أفادت إفادةً كبرى من حكمة الرؤساء ورؤساء الهيئات السابقين وتوجيههم، وكذلك من خبراء آخرين التأم جميعهم بفضل جهود مركز جيمس مارتن لدراسات عدم الانتشار النووي ودول أطراف داعمة

في أنسي ونيون في وقت سابق من هذا العام. وقد عوَّلنا على الجهود البشرية الخارقة التي بذلتها أمانة مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح في دعم المؤتمر الاستعراضي ويُذهلنا أن نرى أنه لا يوجد في هذه الهيئة حتى الآن موظف أو موظفون عاملون على أساس التفرغ مخصَّصون لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وعن التثقيف في مجال نزع السلاح، أكد المؤتمر الاستعراضي "أهمية التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين بوصفه وسيلةً مفيدة وفعالة لتعزيز أهداف المعاهدة دعماً لإقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية" وشجع الدول كافة على تأييد تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المتصل بذلك (A/57/124). وبهذا الخصوص، يجب علينا مواصلة دعم عمل معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، الذي كان أيضاً عوْناً كبيراً لنا في التحضير للمؤتمر الاستعراضي، فضلاً عن معاهد أكاديمية وبحثية أخرى من قبيل مركز جيمس مارتن لدراسات عدم الانتشار النووي، ومعهد المختصرات لدبلوماسية نزع السلاح، ومركز أبحاث وتدريبات ومعلومات التحقّق، على سبيل المثال لا الحصر.

وعن المجتمع المدني، أخيراً، فلا يسعني أن أشدِّد بما فيه الكفاية على الدور القيِّم الذي اضطلع به المجتمع المدني بأسره في الإسهام في قضية نزع السلاح عامةً وفي نجاح المؤتمر الاستعراضي المعقود في أيار/مايو الماضي في نيويورك خاصةً. وقد مُثِّل مجتمع جنيف المدني تمثيلاً جيداً في نيويورك، ونشيد به للدور الذي اضطلع به ولإسهاماته.

والفلبين على استعداد للمشاركة مشاركةً كاملة في أعمال كل من مؤتمر نزع السلاح ومجتمع نزع السلاح في جنيف من أجل تنفيذ الإجراءات المحددة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. فلنتَّحد جميعاً ولنمضي نحو تحقيق الحلم: عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، وأعطي الكلمة الآن لممثِّل بيلاروس الموقَّر.

السيد خفوستوف (بيلاروس) (*تكلم بالروسية*): أود الإدلاء ببيان موجز، سيدي الرئيس، أولاً لدعم جهودكم بوصفكم الرئيس، وثانياً للتطرق إلى عدد من القضايا المتصلة أساساً بالإحاطة التي استمعنا إليها للتوّ. وأفعل ذلك ضماناً لتبيان موقف بلادي في وثائق المؤتمر.

أود، سيادة الرئيس، أن أُعرب عن دعمي لجهودكم في سبيل التوصل إلى توافقٍ في الآراء بشأن برنامج عمل متوازن وشامل للمؤتمر على أساس المقترح المعروض علينا. وأنا واثقٌ من أن مشروع برنامج العمل الوارد في الوثيقة CD/WP.559 لا يزال يشكّل أساساً قيّماً للتوصل إلى الاتفاق الذي نحتاجه من أجل بدء أعمال المؤتمر الموضوعية.

وأرحب بما عقدتموه من مشاورات مع الوفود المعنية خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين، بما في ذلك المشاورات المتعلقة بمسألة إجراء مناقشات غير رسمية بشأن البنود المدرجة في جدول أعمال المؤتمر. وأقترِح أنه إن لم نتوصل إلى برنامج عمل متفق عليه، يتعين

علينا، كما في السنوات السابقة، إجراء مناقشات غير رسمية في سياق المؤتمر حصرياً، احتراماً لمبدأ تحقيق التوازن بين البنود الرئيسية الأربعة المدرجة في جدول أعمال المؤتمر. والهدف الرئيسي من هذه المناقشات هو تبادل الآراء بجدية بمشاركة جميع الوفود المعنية مشاركةً بنَّاءة.

وبمناسبة الإحاطة التي قدمها ممثِّلا الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية في ما يتعلق بمعاهدة تدابير زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، أود أن أذكر إن بلادي ترحب بتوقيع ذينك البلدين على هذه المعاهدة في ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٠. إذ نرى هذه المبادرة بوصفها إسهاماً جاداً في تعزيز الأمن والاستقرار الاستراتيجيين في العالم.

إننا ندعم اعتزام كلا الطرفين استحداث تدابير فعالة من أجل زيادة خفض الأسلحة الهجومية، وهو ما قد يُهيئ الظروف لعملية نزع سلاحٍ متعددة الأطراف لا رجعة فيها. فالحقيقة أن تحقيق مزيد من النجاحات في اتجاه نزع السلاح سيعتمد إلى حدٍّ كبير على الجهود الجماعية لأعضاء المجتمع الدولي كافة.

ويسرنا أن نشير إلى أن البيان المشترك المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ الذي وقّع عليه الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية في ما يتعلق بانتهاء سريان مفعول معاهدة ستارت قد سلَّم بإسهام بيلاروس الأساسي في نجاح تنفيذ المعاهدة وأكد تطبيق الضمانات الواردة في مذكرة التفاهم على الضمانات الأمنية، اعتباراً من ذلك التاريخ، بخصوص انضمام بيلاروس إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وقد وُقِّع على هذه المذكرة في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ في بودابست.

ونفترض أن كلاً من الطرفين سيكفل احترام الفقرة ٣ من مذكرة بودابست المذكورة أعلاه؛ وإلا فلا مغزى سياسي للبيان المشترك المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

ويسرّنا أن خطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي انتهى الأسبوع الماضي، المعتمدة بتوافق الآراء، تُلزم الدول الحائزة لأسلحة نووية بتمام احترام التزاماتها القائمة بإعطاء ضمانات أمنية للدول غير الحائزة لأسلحة نووية.

وفي ضوء الخبرة التي اكتسبتها بيلاروس بوصفها دولةً طرفاً خلال تنفيذ معاهدة ستارت لعام ١٩٩١ وغيرها من الاتفاقات الدولية لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، نتطلّع إلى مواصلة الحوار السياسي والتعاون مع الخبراء في هذا المجال.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، وأعطي الكلمة الآن لممثِّل جمهورية كوريا الموقَّر.

السيد إم هان – تايك (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): سيادة الرئيس، اسمحوا لي أولاً وقبل كل شيء أن أُعرب عن شكري، وشكر المندوبين الآخرين، إلى لمساعدة وزيرة خارجية الولايات المتحدة السيدة روز غوتيمولر وسعادة السفير أناتولي

أنتونوف، سفير الاتحاد الروسي. كما أود أن أُعرب عن تهنئتي لهما بإنجازهما المشترك في هذا المجال المهم. واسمحوا لي أيضاً أن أضم صوتي إلى أصوات المندوبين الذين تكلموا قبلي فهنأوا السفير الجديد لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. ونحن نعتقد أن بوسعه أن يؤثر بشكل إيجابي جداً على تقدم أعمال المؤتمر في المرحلة المقبلة.

وبالنظر إلى أنه ليست هناك تعليمات واضحة بشأن هذه المسألة، فأنا لا أعرف كيفية الرد على ادعاءات مندوب جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية الموقَّر، لكنني أشعر بمنتهى الحزن، كما أعتقد أنه من المؤسف والمزعج أن نستمع إلى مندوب جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية الموقَّر وهو يُندد بدولة عضو أخرى دون أن يقدم أي أدلة داعمة لادعاءاته. ونعتقد أن الإتيان بذلك إنما هو لأغراض دعائية. فنحن نعتقد أن الفعل الذي ارتكبته جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية هو خرق واضح لميثاق الأمم المتحدة، فضلاً عن أنه انتهاك خطير لاتفاق الهدنة المبرم في عام ١٩٥٣ بين الأطراف المعنية.

أما عن الهجوم، فقد قدمنا بشأنه أدلةً لا مناص منها ودامغة بعد تحقيقٍ استغرق أسبوعاً أجرته أفرقة دولية. ونعتقد أنه لا مجال للشك إطلاقاً في نزاهة نتائج واستنتاجات التحقيق تلك.

إن مؤتمر نزع السلاح يشهد منعطفاً حرجاً لأننا قد تعطلنا لسنوات كثيرة، وقد ألهمتنا، الآن، النتيجة الإيجابية التي انتهى إليها المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي عُقد مؤخراً، ونعتقد أن الوقت قد حان لجميع أعضاء المؤتمر ليمضوا قُدماً دون التعريج على مسائل إضافية جديدة لا صلة لها بأعمال المؤتمر. إننا لا نريد تصعيد المسألة التي أثارتها جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية هنا، لأننا نعتقد أن المؤتمر هو المحفل الوحيد للتفاوض على نزع السلاح، ولا سيما، كما قلت، لأنه يتعين على الأعضاء كافة التحرّك في جهد شامل لكسر جموده. ولا نريد أن يتحول مؤتمر نزع السلاح إلى معتركٍ سياسي، مما سيضع عقبةً أخرى أمام سلاسة سير أعمال المؤتمر.

بيْد أنه، كما قلت من قبل، نظراً لأنه ليست لدينا تعليمات واضحة من حكومتنا بهذا الشأن، أود أن أوضِّح تمام الوضوح أننا نحتفظ بحق العودة إلى تناول هذه المسألة بالتفصيل في الوقت المناسب وعند الاقتضاء.

وأخيراً، أود أن أطلب إليكم تصحيح خطأ وقائي ارتكبه وفد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية أمس في مجلس حقوق الإنسان في ما يتعلق بسجل اقتراع بلادي ذي الصلة بقافلة سفن المساعدة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): مرةً أخرى، أود أن أحثَّ الأعضاء على تناول القضايا الثنائية خارج مؤتمر نزع السلاح. أعطي الكلمة الآن لممثِّل الولايات المتحدة الأمريكية الموقَّر.

السيد كينيدي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): سيدي الرئيس، أود أن أردّد صدى كلمات زميليّ الموقَّرَيْن من باكستان وجمهورية كوريا ترحاباً بالممثِّل الجديد لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. وأتفق معكم على أن مؤتمر نزع السلاح ربما لا يكون المحفل المناسب للقضايا الإقليمية. بيْد أنه، نظراً لأن بلادي أنا قد ذُكرت، أود أن أقول، بإيجاز، إنني أتفق مع البيان الذي أُدلي به اليوم بأن الوضع في شبه الجزيرة الكورية خطير جداً، لكنني أختلف في الرأي في ما يخصّ جميع الجوانب الأخرى وأرفض تلك الادعاءات الموجهة ضد بلادي. وأتفق مع زميلي الموقَّر من جمهورية كوريا على أن التحقيق الذي أُجري كان شديد الدقة وكان مضنياً، ونحن بالتأكيد نقبل بلا ريب النتائج التي أشارت بوضوح إلى موضع الإلقاء باللائمة.

اسمحوا لي أن أنتقل الآن إلى أعمال مؤتمر نزع السلاح، وأشكركم، مجدداً، سيدي الرئيس، على قيادتكم وكذلك على القيادة التي أبداها زميلنا من بيلاروس والتي سيُبديها رئيسنا المقبل من البرازيل. ويسعدنا بالطبع العمل معكم جميعاً. ونشكركم على قيادتكم وجهودكم المطّرَدة من أجل التوصل إلى توافق في الآراء على برنامج عمل، أعتقد أننا جميعاً نتفق على أنه أهم أمر يمكننا الاضطلاع به.

أحببت كذلك أن أقول إنني وجدت الكثير مما أتفق معه في مختلف البيانات التي أُدلي بها اليوم عن أعمال المؤتمر. ونحن حريصون على أن يباشر المؤتمر أعماله. ونعتقد أنه يتعين على الأطراف كافة إبداء المرونة، ويتعين الالتزام بالنظام الداخلي التزاماً صارماً، وعلينا أن نسعى جاهدين لتهيئة مناخ بنّاء. وأتفق تماماً مع زميلي وصديقي العزيز، السفير أكرم وأرجو أن يتفق معي على أن المؤتمر هو هيئة مؤلّفة من ٦٥ حكومةً متساوية تماماً.

أمَا وقد قلت ذلك، نعتقد أن الرئيس يتصرف في إطار النظام الداخلي من حيث اقتراحه بنوداً من جدول الأعمال مأخوذة من جدول أعمالنا المتفق عليه منذ بداية العام؛ فقد اتفقت الآراء على جدول الأعمال ذاك. ومن ثَمّ، فإن اقترح الرئيس فعلاً إجراء مناقشات بشأن البندين ١ و٢ من جدول الأعمال ووافق الرؤساء الذين جاءوا من بعده على مواصلة المناقشات غير الرسمية بشأن بندي جدول الأعمال هاذين، يمكنني، باسم بلادي، أن أقول إنه يسعدنا بالمِثل المشاركة في تلك المناقشات غير الرسمية، المتعلقة منها بالبندين ١ و٢ من جدول الأعمال أو بالبند ٣ أو ٤ أو ٥ أو ٦ أو ٧، أو بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية أو الفضاء أو ضمانات الأمن السلبية أو اتفاقية الأسلحة النووية أياً كانت. فأياً كان الحال، يسعدنا المشاركة في هذه المناقشات غير الرسمية. ونحن ندرك، بالطبع، أن الآراء قد تختلف على النظام الداخلي، لكنَّ إيماننا هو أن الرئيس يتصرف بالفعل في إطار النظام الداخلي فيما يتعلق بنقاطٍ شتى، منها على سبيل المثال إحاطات اليوم، التي أفترض أن الرئيس قد قدمها في إطار الامتياز الممنوح إياه في ما يتعلق بالمواضيع المشمولة ببنود جدول الأعمال من ١ إلى ٧.

وعليه، فنحن نتطلّع إلى تبادل كامل للآراء في هذه المناقشات غير الرسمية، بشأن أيٍّ من بنود جدول الأعمال ١ أو ٢ أو ٣ أو ٤ أو ٥ أو ٦ أو٧.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، وأعطي الكلمة الآن لممثِّل كوبا الموقَّر.

السيد كينتانيّا رومان (كوبا) (*تكلم بالإسبانية*): لقد طلب وفدي الكلمة ليُدليَ ببيان موجز؛ إذ لا نريد أن نستأثر بكثير من الوقت الواجب منحه لوفود أخرى تنتظر أخذ الكلمة.

أولاً وقبل كل شيء، اسمحوا لي أن أُعرب عن مدى سعادة بلادي باجتماع المؤتمر مرةً أخرى وبتكريسه جهداً أكبر من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن عملنا.

وكذلك، اسمحوا لي، سيادة الرئيس، أن أكرر تأكيد الأهمية التي تعلِّقها بلادي على مضاعفة الجهود الرامية إلى التوصل إلى توافق الآراء بشأن برنامج عمل. كما نود أن نقول إنه يتعيّن بذل هذه الجهود وإجراء هذه المناقشات بشفافية ومع الالتزام الصارم بنظام هذه الهيئة الداخلي.

ويجب في أي برنامج عمل يعتمده المؤتمر في النهاية أن يكون شاملاً ومتوازناً بما فيه الكفاية بحيث يأخذ في الحسبان جميع المصالح والأولويات الممثَّلة في هذه القاعة. وبعبارةٍ أخرى، سيادة الرئيس، لا ينبغي أن يكون لأي بندٍ الأسبقية على غيره.

وأخيراً، تعيد كوبا تأكيد استعدادها لمواصلة العمل من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج العمل والمضيّ نحو تحقيق أهداف هذا المحفل.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثِّل الجمهورية العربية السورية. تفضَّلوا، سيدي.

السيد خبّاز حموي (الجمهورية العربية السورية): شكراً سيادة الرئيس، أود في البداية أن أرحب بانضمام سعادة سفير جمهورية كوريا الديمقراطية إلى مؤتمرنا هذا متمنين له كل النجاح في عمله. وأود أن أشكرك يا سيادة الرئيس على جهودك الحثيثة والصعبة بهدف تحقيق تقدم في أعمالنا، ونحن لا نشكك في نواياك وصدقك، لكن المُلاحَظ أن الثمار لم تنضج بعد لقطافها، على الرغم من المحاولات الصادقة منك ومن الرئاسات الست ومن الجميع.

سيدي الرئيس، هدفنا جميعاً هو التوصل إلى برنامج عمل مرضٍ للجميع يأخذ في الاعتبار رغبات ومشاغل ومصالح الدول الأمنية جميعاً ويرتكز أيضاً على مواد النظام الداخلي، ونحن ندعم جهودك وجهود الرئاسات الست وكل المجموعات لتحقيق ذلك.

السيد الرئيس، أود التأكيد على انضمامنا لبيان المجموعة، وأقصد مجموعة الـ ٢١، الذي ألقاه السيد مندوب جمهورية مصر العربية وأود أيضاً التطرق إلى النقاط التالية: أولاً، علينا عدم الخلط بين العمل المضموني للمؤتمر وبين النظام الداخلي؛ فالنظام الداخلي هو الآلية الصحيحة والضامنة لكل قرار يمكن أن يصدر عن هذا المؤتمر، كما كانت وستظل الضمان الفعال لكل الصكوك التي اعتمدها مؤتمر نزع السلاح في الماضي؛ ثانياً: إجراءات مؤتمر نزع السلاح هي ملك للمؤتمر وهو صاحب الصلاحيات في قراءة وتفسير إجراءات عمله، هو السيد المطلق وهو ليس خاضعاً لآليات وتفسيرات مختلفة من جهات مختلفة، وحتى مجلس

الأمن الدولي لا يملك إلا صلاحية تقديم توصيات حول مسائل نزع السلاح وهو ما ورد في المادة ٢٦ من الميثاق؛ ثالثاً، لقد اعتمد مؤتمر نزع السلاح منذ أربع سنوات آلية مناسبة للتشاور تمثلت بالرئاسات الست، ومع أنها لا تشكل حتى الآن آلية رسمية لعمل المؤتمر فقد أثبتت جدواها حيث اعتمد المؤتمر برنامج عمل وسمى منسقين للبنود السبعة وعملت هذه الوفود السبعة بشكل يختلف فيما بينها لكنها أثبتت بعض الجدوى.

أما بالنسبة إلى الاجتماعات غير الرسمية فنحن لا نرى مانعاً من اعتماد هذا الأسلوب، ولكن بشرط أن تتناول هذه الاجتماعات بنود مؤتمر نزع السلاح الأربعة وليس واحداً منها. فتقديم أهمية كل موضوع على الآخر أمر لا نزال مختلفين عليه ومجموعة الـ ٢١ ترى أن بند نزع السلاح هو الأولوية الأولى التي لا يتقدم عليها أي بند آخر.

وختاماً، سيادة الرئيس، إن وفد بلادي لن يدخر وُسعاً من أجل التعاون مع الرئاسات والوفود لتحقيق تقدم جماعي وبنَّاء ومتوافق عليه. وشكراً.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، وأعطي الكلمة الآن لممثِّل الجزائر الموقَّر.

السيد جزائري (الجزائر): سيادة الرئيس، سوف أنتظر إلى حين حضور سفير جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لأهنئه، لكنني أود، في غضون ذلك، الإعراب عن امتناني لوفديّ الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا لمنحهما إيانا الفرصةَ للاستماع إلى السفير أنتونوف والسفيرة غوتيمولر في بيانهما عن الإنجاز المتمثل في الاتفاق الجديد على معاهدة ستارت. وأود أن أوجه، عن طريقهما، تهانينا الحارة إلى البلدين المعنيين وأُعرب عن أملنا في أن نُستتبع هذه الخطوة حقاً بخطوات أخرى، كي يتسنى لنا تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية ونحن ما زلنا أحياء.

ثانياً، أود الإشادة بالسفير كاباكتولان، من الفلبين، الذي وجّه أعمال المؤتمر الاستعراضي المعقود في نيويورك بمهارةٍ فائقة وقد حظيت بامتياز المشاركة فيه. ونظراً لتواضعه البالغ، كتواضع سفير الفلبين الموجود معنا هنا اليوم، فقد نسب فضائل عديدة إلى الكثيرين منا ممن كانوا يثيرون المشاكل أحياناً، لكن الحقيقة أن السفير قد لعب دوراً رائعاً، وينبغي لنا جميعاً تهنئة الفلبين.

ثالثاً، أود الإشارة الآن إلى عملنا هنا في المؤتمر لأبيّن إنني أنضمّ إلى البيان الذي أدلت به مصر باسم مجموعة الـ ٢١. ويتفهّم وفدي أيضاً شواغل باكستان، ولا بد لنا من التأكد من بقاء الجميع صفاً واحداً لأن هذه منظمة تعمل على أساس توافق الآراء. أضيف إلى هذا، أنني أعتقد أن على المنظمة واجبَ – بل التزام – الحفاظ على الزخم الإيجابي الذي ظننا أننا قد أحدثناه في العام الماضي، والذي ما لبث أن خبا، ذلك أن آخرين قد سبقونا في ميدان نزع السلاح. لكن ثمة زخم إيجابي الآن، بفضل المبادرات التي جاءت من جهات عديدة – كالحكومات الوطنية والاتفاقات الثنائية والمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية – وأعتقد أن علينا أيضاً مسؤولية الإسهام في هذا الزخم.

وأود العودة إلى ما قاله سفيرا الولايات المتحدة وروسيا الموقَّران بشأن الاتفاق الجديد على معاهدة ستارت. فقد قالا إنه بينما يشكّل ذلك الاتفاق تقدماً على المستوى الثنائي بين دولتين نوويتين رئيسيتين، إلا أن أثره سيطالنا جميعاً لأنه يحد من تهديد الصراع في هذا العالم المُعوْلم. ومع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال، أقول إن هذا ينطبق أيضاً، إلى حدَ ما، على حالة التوتر التي تخيِّم على شبه الجزيرة الكورية. فهي ليست قضيةً ثنائية في مجملها. فحينما يُقوَّض السلام، أو يلوح تهديد باندلاع صراع محلي يشمل دولةً نووية، فالقضية تشغلنا جميعاً، وإلحاقاً بتعليقات سفيرة الولايات المتحدة الموقَّرة، أود أن أذكر مع الاحترام إن بعض القضايا الإقليمية تشغل مؤتمر نزع السلاح، فعلى سبيل المثال جعل الشرق الأوسط منطقةً خاليةً من الأسلحة النووية هي قضية كثيراً ما ناقشناها هنا. ومن ثَم، فأنا لن أستبعد جميع القضايا الإقليمية من مناقشاتنا.

اسمحوا لي بالعودة إلى برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح. أعتقد أنه تقع على عاتقنا سلسلتان من الالتزامات. فعلينا التزامنا الرئيسي باعتماد برنامج عمل وإحراز بعض التقدم. وقد قرأ سفير البرازيل علينا بضعاً من النقاط الإجرائية من الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي تحثّنا وتشجعنا على القيام بذلك. وأنا أُدرك أننا في المؤتمر لسنا جميعاً أطرافاً في المعاهدة، لكنها تظلّ رسالةً موجهةً إلينا، فهي تذكرةٌ بحاجتنا إلى مواصلة جهودنا الرامية إلى محاولة الاتفاق على برنامج عمل. إذ يجب علينا ألا نستسلم. يجب علينا مواصلة هذه الجهود يوماً بعد يوم. وإذا تحدثنا عن إمكانية عقد اجتماعات غير رسمية، فلا ضيْر في ذلك، لكن يجب ألا تغرب عن البال حتمية مواصلة مهمتنا الرئيسية، ألا وهي التوصل إلى اتفاق على برنامج العمل. يجب مواصلة هذا المسعى. ويجب عدم إرجائه.

أما عن الاجتماعات غير الرسمية التي يمكننا تنظيمها بالتوازي، كما كانت تُنظم، بهذا الهدف الرئيسي، فأعتقد أننا جميعاً، من الناحية الموضوعية، نتفق على أن علينا احترام ما ينص عليه النظام الداخلي في ما يتعلق ببرنامج العمل. إذ لم أسمع أحداً يقول إنه يريد تغيير النظام الداخلي. فهذا هو الرباط الذي يوحّد بيننا جميعاً. فإذا اتفقنا الآن على النظام الداخلي، فلدينا إذن، كما ذكّرنا سفير الولايات المتحدة، سبعة بنود ما زلنا نناقشها حتى الآن بوصفها عناصر مكوِّنة محتملة لبرنامج العمل هذا. ويمكننا انتهاج أي نهجٍ للنظر في هذه البنود، بما في ذلك إجراء مناقشات غير رسمية.

ولا ضيْر في مناقشة هذه القضايا، وأنا لا أعتقد أن أحداً في المؤتمر لا يوافق على ذلك. فالمشكلة تكمن في الكيفية التي أُثيرت بها المسألة. فقد انصبَّ التركيز أولاً على موضوع واحد، ثم انصبَّ بعدها على أربعة مواضيع. وقد اقترحتُ على الرئيس بصورة غير رسمية، ولم أشعر أنه كان حساساً لمقترحي، وضع القضايا السبع ببساطة على الطاولة، لأن الجميع قلقٌ جداً، ومعهم كل الحق، لأسباب تتعلق بالأمن القومي، بشأن مسألتي انتهاج نهجٍ

موازٍ وضمان عدم طرح موضوع ما على حساب آخر. ولا أعتقد أن أحداً لا يوافق على مناقشة هذه المواضيع السبعة بصورة غير رسمية، ولو بالترتيب، إذا اقتضى الأمر، شريطة تحديد جدول زمني واضح لمناقشتها وعدم وجود خلاف بين الرؤساء الحاليين والرؤساء المقبلين. فلا يملك الرؤساء، في نهاية الأمر، إلا أن يعكسوا موقف المؤتمر ذاته. فكما قال سفير سوريا، مؤتمر نزع السلاح هو السيد المطلق. لذلك، فإذا قررنا أن يكون لدينا برنامج عمل بجدول زمني من أجل النظر في جميع هذه القضايا، فليس لأحدٍ أن يعتبر ذلك مقترحاً أولياً؛ إذ سيكون ذلك أمراً على أي رئيس مقبل الموافقة عليه.

ويبدو لي أنه ربما إذا وضعنا هذه القضايا السبع كلها على الطاولة وناقشناها، فسيكون من الأفضل لنا أن نمتنع عن الدخول في قضايا فرعية وقضايا متفرعة عن القضايا الفرعية لأنه سيصبح لدينا عندئذٍ وحدات نقاش مفرطة العدد. وأقترح هنا أن نُحيل إلى الممارسة السابقة وننظر في مسألة الاستعانة بمنسقين؛ إذ يمكن لهؤلاء المنسقين أن يقدموا بعد ذلك، على مسؤوليتهم الشخصية، الاستنتاجات التي خلص إليها المؤتمر في نهاية النقاش. ويمكن للتقرير الصادر عن المؤتمر أن يشيد ببساطة إلى أن مناقشاتٍ غير رسمية قد أُجريت، كما حدث الماضي. وأقصد باقتراحي هذا الرد على السؤال الذي طرحه سفير باكستان الموقَّر، وأنا لا أرى سبباً لوجود أي مشكلة إذا اتفقنا جميعاً على هذا النهج.

وأود أن أختتم بياني قائلاً إنه لابد لنا أن نتذكّر أن هذه ممارسة لبناء الجسور بيننا. وما هو بالسهل عليكم، سيادة الرئيس، العثور على قاسم مشترك، لكننا نقدّر جهودكم بالغ التقدير. فنحن ندعمكم ونثق بكم. وما يلزمنا الآن هو مجرد اتفاقنا جميعاً على هذا النهج. ولعلّ بإمكانكم إعداد ورقة، على أساس ما قلته للتوّ وما أعرب عنه غيري من آراء، من شأنها أن تبدّد الشعور بعدم الارتياح الذي انتاب البعض منّا.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أُعطي الكلمة الآن لممثِّل فرنسا الموقَّر. تفضَّل، سيدي.

السيد دانون (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): شكراً لكم، سيادة الرئيس. سأستهلّ بياني كما فعل الكثيرون ممن سبقوني بشكر السفير أناتولي أنتونوف والآنسة غوتيمولر على العرض الذي قدماه؛ كما أود أن أشكر وفد الفلبين وأطلب إليهم أن يشكروا السيد ليبران كاباكتولان، رئيس المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، مرةً أخرى على عمله الممتاز، لا طيلة شهرٍ واحد فحسب، بل طيلة العام الذي سبق مباشرة انعقاد المؤتمر الاستعراضي.

وسأتحدث الآن عن مؤتمر نزع السلاح؛ عن المضمون أولاً، لأؤكد لزميلي وصديقي، سفير باكستان، أن فكرة التفاوض على إبرام معاهدة بشأن المواد الانشطارية ليست موجهةً ضد باكستان دون غيرها. فالتفاوض على إبرام هذه المعاهدة يعني إقرارَ صكٍ قانوني إضافي يحظى باهتمام عالمي. فبالنسبة إلى البلدان التي أعلنت وقفاً اختيارياً لإنتاج المواد الانشطارية، سيُسفر إبرام هذه المعاهدة عن وجود صك قانوني قيمته أكبر بكثير من إجراء

الوقف الاختياري وحده؛ وبالنسبة إلى البلدان الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وكذلك البلدان التي ليست أطرافاً فيها، ستشكّل هذه المعاهدة صكاً قانونياً إضافياً يستحيل بموجبه الحصول على مواد انشطارية عالية "التخصيب"، فيُزيل، من ثَمّ، غموضاً طفيفاً عن المادة ٢ والفقرة ١ من المادة ٣ من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ وأخيراً، بالنسبة إلى البلدان التي ليست أطرافاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، سيكبح بشكل فعلي إبرام معاهدة بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية الكم الذي ينتج من هذه المواد، ومن ثَم، أي توسّع للترسانات النووية.

ذلك، وكما هو الحال في أي مفاوضاتٍ دولية، إن لم يرغب بلد في أن يصبح طرفاً في المعاهدة أو إن كان لا يزال، بعد أن أصبحت المعاهدة جاهزة أخيراً، غيرَ راغب في أن يكون طرفاً فيها، فلا مانع لذلك. وما زلت مندهشاً من عدم إمكانية البدء بمفاوضاتٍ بشأن هذا الموضوع في الظروف الراهنة لأن الظروف التي قد تمكِّن من إبرام معاهدة من هذا النوع قد تغيَّرت، على عكس الأعوام الماضية، تغيراً جذرياً.

سأنتقل الآن إلى المواد الواردة في النظام الداخلي للمؤتمر. واعتقادي أننا الآن نحرز تقدماً بفضل المقترَح الذي قدمته مجموعة الـ ٢١ وما قاله سفير الجزائر للتوّ. وعلى أي حال، ثمة توقعات بالعمل بصورة غير رسمية. وأعتقد أنه يجب علينا أن ننأى عن الغموض في تفسير مواد النظام الداخلي. فالمشكلة في فرادى المواد غموضها على الرغم من معرفتنا الجيدة بها. وأقترح أن تزودنا أمانة المؤتمر بتفسيرٍ للمادتين ١٨ و١٩ خاصةً، يكون قوياً على أي حال، وإن لم يكن "نهائياً" ربما، فيُساعدنا، بالتالي، على الخروج من هذا الموقف.

أعلم أن هذه مسألة صعبة، وأعلم أنه يمكن تفسير هاتين المادتين بطرق عدّة، لكن نظراً لإمكانية تفسيرهما بطرق عدة، لا نريد أن نُمضي سنوات والبعض منا يعتقد أن بوسع الرئيس أن يفعل تقريباً ما يريده، بينما يعتقد البعض الآخر أن الرئيس لا يملك فعل أي شيء. فلا بد لنا من الخروج من هذا الموقف. وعليه، قد يكون من المفيد أن يتولى أحد دور القاضي إن جاز التعبير ويُصدر لنا حُكماً بهذا الشأن.

أعترف، مرةً أخرى، بأن هذه المسألة قد تكون معقدة جداً، ذلك أن مواد النظام الداخلي يكتنفها الغموض. ولا أحد هنا يطعن فيها، فهذه ليست المسألة. لكنَّ الكثيرين يفسرونها تفسيرات متباينة. وهذه هي المشكلة، وأعتقد أن علينا التخلص من هذا الغموض إن أردنا الخروج من هذا المأزق الحالي. فإن اتفق الجميع على ضرورة عقد اجتماعات غير رسمية بشأن كل المواضيع، فسيكون ذلك رائعاً بالطبع. لكن إن لم يكن الأمر كذلك وأمضينا عاماً إضافياً آخر نخوض فيه في هوية رئيس الفريق العامل وفي ماهية الجدول الزمني للفريق، أعتقد أننا سنفقد مرةً أخرى الزخم في المفاوضات أو المناقشات التي نتطلّع إليها.

لذلك، أقترح أن نعمل استناداً إلى الفرضيات التي وضعت سابقاً، وأن نبذل أيضاً جهداً حقيقياً من أجل تفسير مواد النظام الداخلي ليمكننا العودة أخيراً إلى العمل.

الرئيس *(تكلم بالفرنسية)*: شكراً لكم، زملائي الأعزاء. علينا أن نختتم اجتماعنا الآن. وقد أحطنا علماً بقائمة المتكلمين الذين ما زالوا يرغبون في أخذ الكلمة، وسيكون بوسعهم فعل ذلك بالتأكيد في الأسبوع المقبل.

ومن جانبي، أود أن أشدد على أن المشاورات المتعلقة ببرنامج العمل قد تواصلت وسوف تتواصل حتى نهاية فترة رئاستي. غير أنه عليَّ أن أقول إنه ليس لدي أي جديد أُخبركم به في الوقت الحالي.

وكما ذكرت في رسالتي المؤرخة ١٩ نيسان/أبريل، أعتزم الشروع في عقد جلسات غير رسمية بشأن بنود جدول الأعمال الأسبوع المقبل، بدءاً بالبندين ١ و٢. وسيُفتح باب المشاركة في هذه الجلسات لجميع الدول الأعضاء في المؤتمر والدول المراقبة التي تود المشاركة، وسيرأسها ممثلون للدول الأعضاء يعملون بصفتهم الشخصية.

وستُعقد الجلسات الأولى في ٧ و٨ و٩ و١٠ حزيران/يونيه وسيُنظر فيها في البندين ١ و٢ من جدول الأعمال. وسأواصل مشاوراتي مع الوفود التي سترأس المؤتمر في المستقبل ضماناً لإجراء مناقشات بشأن جميع بنود جدول الأعمال، ولا سيما البنود الثلاثة الأخيرة. وكما طلب عدد من الوفود، سأُعلِم الوفود خطياً بنتائج المشاورات.

وختاماً، أود الإشارة إلى أنني أعتقد أن تنظيم مناقشات غير رسمية في ما بين أعضاء المؤتمر هو جزء لا يتجزأ من واجبات الرئيس، باعتباره يمثل ممارسة متَّبعة في أي منظمة متعددة الأطراف.

وختاماً، أود بكل بساطة أن أؤكد لكم، إذ كان هناك لزوم للتأكيد، أنني أعتبر نفسي رئيسكم جميعاً وأنني أعتزم أن أظلَّ كذلك حتى نهاية فترة رئاستي، فيما أسعى إلى ضمان صالح الجميع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠